المجلة العلمية لكلية الآداب مج 10، ع 3 (2021) 237 - 286
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية

ماجدة أحمد راغب شميس
طالبة ماجستير، قسم الإعلام ، كلية الآداب، جامعة دمياط

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية، استخدمت الباحثة أداة تحليل الخطاب النقدي اعتمادًا على التحليل الكيفي، وأداة المقابلة غير المقننة.، استخدمت الباحثة منهج المسح الإعلامي وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تتمثل في احتلت صحيفة اليوم السابع المرتبة الأولى في تناول موضوع الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة بإجمالي (1136) خبر منشور، تلتها صحيفة (بوابة أخبار اليوم) في المرتبة الثانية لتناولها القضية بإجمالي (286) خبر منشور، ثم جريدة الوفد في المرتبة الثالثة بإجمالي (190) خبر منشور، التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه الوسائل الإعلامية بكافة أشكالها، في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتداعياتها، وتقديم الحلول المقترحة لها، أو معالجة دورها السلبي في تحسين صورة الغرب بالمنطقة بشكل مبالغ فيه في بعض الأحيان وهو ما يدفع الشباب للتفكير في الهجرة، البطالة والفقر والفساد والمحسوبية والزيادة السكانية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي هم من أهم أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية الأساسية، إلى جانب تدني مستوى المعيشة.

الكلمات المفتاحية:
الهجرة غير الشرعية، الصحف الإلكترونية المصرية

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 4 مايو 2021
تاريخ استلام النسخة النهائية: 1 يوليو 2021
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 25 يوليو 2021

1. تمهيد

تحظى الصحافة الإلكترونية بقوة ومكانة اجتماعية هامة جدًا في المجتمع المصري؛ لما لها من تأثير كبير في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا الشائكة وتسلط الضوء عليها، وخاصة القضايا المتعلقة بالشباب وفي مقدمتها قضية الهجرة غير الشرعية، فنجد أن لها تأثيرًا قويًا ومباشرًا على أفراد المجتمع عن طريق قدرتها للوصول إلى فئة كبيرة منهم وتوجيههم بشكل جماعي، فضلًا عن تشكيل الاتجاهات السلبية أو الإيجابية تجاه قضية ما.

ويستطيع القراء من خلال تلك الصحف الوصول لأي محتوى إخباري، كما يستطيع هو أيضًا أن يكون مصدرًا للأخبار من خلال التفاعلية التي تُتيحها العديد من المواقع، ولقد أحدثت تلك المواقع تغيرًا كبيرًا في العمل الإعلامي حيث بدأت تواكب التطورات الحاصلة في العالم؛ بخروجها عن النمط التقليدي في التصميم ونقل المعلومة فأصبحت ذات تأثير كبير في تشكيل ثقافة الجمهور.

ولقد حازت قضية الهجرة غير الشرعية على اهتمام كبير جدًا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والثقافي، فقضية الهجرة غير الشرعية ليس وطنية أو إقليمية فحسب، بل هي قضية دولية عالمية اتخذت حيزًا كبيرًا من النقاش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ لما يترتب عليها من العديد من التداعيات على البلد المُصدر والمُستقبل.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة؛ نتج عنها زيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين في مصر؛ بسبب اتجاه العديد من الشباب للهجرة بشكل غير شرعي؛ بحثًا عن فرص العمل المناسبة بأجرٍ مناسب والرغبة في الثراء، وتحقيق وضع اجتماعي مرموق، غير مولين اهتمامًا للمخاطر والأهوال التي قد يتعرضون لها خلال تلك الرحلة والتي قد تصل للموت في أغلب الأحيان.

ومادام هناك تفاوتات واختلالات بين الدول في مجالات التنمية وتوزيع الثروات، فإن ظاهرة الهجرة لأسباب ستظل مستمرة، فإن معظم المهاجرين في عالمنا يهاجرون إلى الدول الغنية وفي مقدمتها دول شمال أمريكا واستراليا والاتحاد الأوروبي، ويعود اختيارهم لهذه البلدان لسعيهم لإيجاد فرصة عمل تُساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي.

غير أن غالبيتهم تعاني هناك من صعوبات كثيرة على صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفي سوق العمل فيها، ويبرز من بين هذه الصعوبات ضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية،

ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني والمبطن ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول.

2. الدراسة الاستطلاعية

أجرت الباحثة دراسة استطلاعية؛ للاستدلال على المشكلة البحثية وزيادة استبصارها بها، ومعرفة أكثر الصحف الإلكترونية التي يُتابع من خلالها الشباب المصري قضية الهجرة غير الشرعية، وبالتالي تم إجراء دراسة استطلاعية للشق التحليلي لاختيار الصحف الإلكترونية التي تم تحليليها، وهي كالآتي:

1) إعداد دراسة استطلاعية على الشباب المصري عن طريق تصميم استبيان إلكتروني على (Google Forms)، ثم إرسال رابط الاستبيان إلى الأصدقاء والمعارف من متابعي الصحف الإلكترونية، وتضمنت الدراسة السؤال التالي:

– ما أكثر الصحف الإلكترونية متابعةً على شبكة الإنترنت؟

وقد استفادت الباحثة من تلك الدراسة الاستطلاعية في تحديد مجتمع الدراسة وعينة الصحف الإلكترونية، تبعًا لكثافة نشر قضية الهجرة غير الشرعية، وقد تم التوصل لعدة ملاحظات على النحو التالي:

جدول (1) يوضح الصحف الإلكترونية التي يتعرض لها المبحوثون عينة الدراسة الاستطلاعية

الصحيفة	التكرار	النسبة المئوية ٪
الأهرام	48	%48
بوابة أخبار اليوم	57	%57
الجمهورية	33	%33
اليوم السابع	64	%64
الوطن	39	%39
المصري اليوم	44	%44
الوفد	58	%58
الفتح	23	%23
الإجمالي	**100**	**%100**

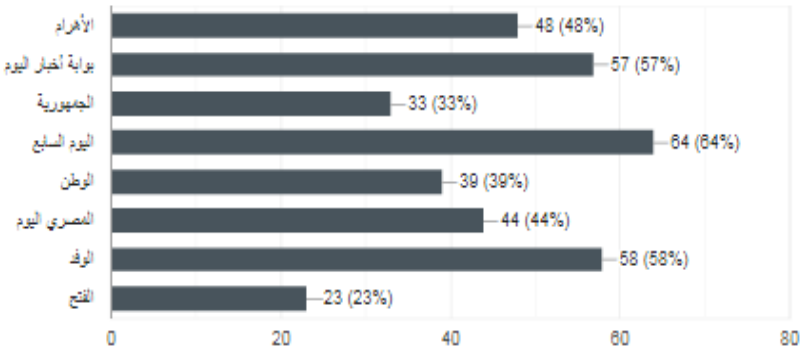

شكل (1) يوضح الصحف الإلكترونية التي يتعرض لها المبحوثون عينة الدراسة الاستطلاعية

تُشير بيانات الجدول والشكل السابقين إلى ما يلي:

جاءت صحيفة (اليوم السابع) في مُقدمة الصحف الإلكترونية الخاصة التي يتعرض لها المبحوثون على الإنترنت وذلك بنسبة 64%، ويُفسر تلك النتيجة أن غالبية الشباب يتابعون صحيفة اليوم السابع، كما أن تلك النسبة تدل على مدى انجذابهم للموقع وتمتعه بالفورية في نقله للأحداث، وتنوعه في المحتوى والمضمون المُقدم عبر صفحاته، تليها صحيفة (الوفد) في مُقدمة الصحف الإلكترونية الحزبية بنسبة 58%، وفي المرتبة الثالثة جاءت صحيفة (بوابة أخبار اليوم) والمُمثلة للصحف الإلكترونية القومية بنسبة 48%.

2) تابعت الباحثة تلك الصحف (اليوم السابع، بوابة أخبار اليوم، الوفد) على الموقع الإلكتروني لكل صحيفة، بعد استطلاع نتيجة اختيار جمهور الشباب المصري لأكثر الصحف متابعة لمدة شهرين من تاريخ (1 مارس 2019 إلى 1 يونيو 2019)؛ وذلك لتحديد مدى اهتمام كل صحيفة بنشر أخبار عن قضايا الدراسة.

3. مشكلة الدراسة

ألقت الصحف الإلكترونية المصرية الضوء على إشكالية الهجرة غير الشرعية التي شغلت اهتمامات المجتمع وتوجهاته والتحولات الكبرى لها؛ ونظرًا لتلك الإشكالية تم البحث ورصد الأسباب والدوافع والأطر المعرفية لها. هذا وقد أمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة بناءً على نتائج البحوث والدراسات السابقة والقراءات العلمية، وملاحظة ما تقوم به الصحف الإلكترونية المصرية من دور فعال في تعريف الجمهور بخطورة المشكلة، وتداعياتها والطرق الصحيحة لمواجهتها، إلى جانب معالجتها لكثير من القضايا الوطنية وبما تملكه من إمكانيات تسهم في الكشف عن قضية الهجرة

غير الشرعية بشكل يؤدى إلى عرضها وتناولها بموضوعية، **وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:**

"ما أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية؟".

4. أهمية الدراسة

1) تزايد الاهتمام الدولي والمجتمعي بقضية الهجرة الغير شرعية ومما أدى الي تزايد اهتمام وسائل الإعلام وخاصة الصحافة الإلكترونية بهذه القضية، وحاجتها الى دراسات علمية دقيقة في هذا المجال.
2) توفير قاعدة بيانات علمية ودقيقة وحديثة لاستخدمها في معالجة ظاهرة الهجرة الغير شرعية ودور الصحافة الالكترونية في معالجتها.
3) تكتسب الدراسة أهمية آنية من الاهتمام الدولي عامة والمستويات كافة داخل المجتمع المصري خاصة بظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها قضية ملحة وآنية ضمن أجندة هذا المجتمع.
4) انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها المستمر وتنوعها وبخاصة في الآونة الأخيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وربطها بالإرهاب الدولي، وما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد القومي، ومناخ الاستقرار والاستثمار، وإثارة مشاعر اليأس والإحباط وعدم الرضا.
5) أهمية الصحف الإلكترونية باعتبارها إحدى الوسائل الإعلامية الجديدة والهامة التي تنقل المعلومات والمعارف والخبرات إلى الجمهور، كما تساعد الباحثين الأكاديميين في الحصول على المعلومات والدراسات التي تبحث العلاقة بين الصحافة وظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإضافة لتقديمها إطارًا مرجعيًا ومعلوماتيًا للأحداث، وأيضا أهمية دراسة قضية الهجرة غير الشرعية في الصحف الإلكترونية المصرية باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية التي يواجهها العالم أجمع.

ومن هنا تظهر أهمية تلك الدراسة التي تسعى إلى دراسة طبيعة المضمون المنشور في الصحف الإلكترونية المصرية عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ وذلك للكشف عن سمات وخصائص تلك المعالجة عبر الإطار الزمنى للدراسة.

5. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية وتتمثل في:

1) تحديد حجم اهتمام الصحف الإلكترونية بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
2) تقييم الصحف الإلكترونية في معالجتها لهذه القضية.
3) الكشف عن كيفية معالجة الصحف الإلكترونية لقضية الهجرة غير الشرعية.
4) مدى توافق أو تعارض القيم المتضمنة في الصحف مع مسار الحد من الظاهرة.
5) التعرف على أكثر الصحف الإلكترونية المصرية اهتمامًا بقضية الهجرة غير الشرعية.
6) التعرف على الفنون الصحفية الأكثر استخدامًا في الصحف الإلكترونية في معالجتها للقضية.
7) رصد وتحليل أهداف معالجة الصحف الإلكترونية المصرية للقضية.
8) رصد وتحليل أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية للقضية.
9) رصد القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها المعالجة الإخبارية للقضية.

6. تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها تم بلورة تساؤلات الدراسة تحت السؤال الرئيسي: ما هي أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

1) ما مدى اهتمام الصحف الإلكترونية بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
2) ما أبرز أنواع الصحف الإلكترونية التي تتناول هذه القضية؟
3) ما أبرز المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الإلكترونية لدراسة هذه الظاهرة؟
4) ما نوعية الاستمالات الإقناعية المستخدمة خلال تناول الصحف الالكترونية لهذه الظاهرة؟
5) ما أكثر الصحف الإلكترونية المصرية اهتمامًا بقضية الهجرة غير الشرعية؟
6) ما الفنون الصحفية الأكثر استخدامًا في الصحف الإلكترونية في معالجتها للقضية؟
7) ما أهداف معالجة الصحف الإلكترونية المصرية للقضية؟
8) ما نوعية الأطر المستخدمة في معالجة الصحف الإلكترونية المصرية للقضية؟
9) ما القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها المعالجة الإخبارية للقضية؟

7. الدراسات السابقة

يعتمد البحث في بنائه الأساسي على دراسة معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية، ولذلك فقد تم رصد عددًا من الدراسات التي ارتبطت بموضوع الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي سيتم عرضها وفق محورين رئيسين يعقبها تعليق عام، وفيما يلى عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت معالجة الوسائل الإعلامية لقضية الهجرة غير الشرعية مع مراعاة عرض الدراسات وفقًا لترتيب تاريخي من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة: عائشة محمد عبد القادر علي (2021) بعنوان: "أطر المعالجة الإخبارية لقضية الهجرة غير الشرعية في الفضائيات الإخبارية"[1]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أطر المعالجة الإخبارية للهجرة غير الشرعية بالفضائيات الإخبارية محل الدراسة، وذلك في إطار نظرية الأطر الخبرية، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الإعلامي، حيث اعتمدت على أداة تحليل المضمون لعينة من القنوات الإخبارية والمتمثلة في: (قناة النيل الإخبارية، العربية الحدث، BBC العربية الإخبارية).وتوصلت الدراسة إلى استخدام القنوات الإخبارية أطر متنوعة لعرض الأخبار بالنشرات حول القضية بين أطر (إنسانية، وتصريحات دولية، وقانوني، وسياسي)، ووجود فروق دالة إحصائيًا بين القنوات الفضائية الإخبارية العربية والناطقة بالعربية في استخدامها للأطر الخبرية بنشرات الأخبار لقضية الهجرة غير الشرعية. بجانب وجود فروق دالة إحصائيًا بين القنوات الفضائية الإخبارية العربية والناطقة بالعربية في أهداف عرض الأخبار الخاصة بالقضية.

دراسة: جين يانج (2021) بعنوان: "تأطير الهجرة والهجرة غير الشرعية في الحملات الرئاسية لعام 2016 مقارنة موقف دونالد ترامب وبيرني ساندرز"[2]استهدفت الدراسة مقارنة التغطية الإخبارية التليفزيونية الأمريكية لموقف دونالد ترامب وبيرني ساندرز حول الهجرة في الحملة الرئاسية لعام 2016، وتحديد الأطر للتعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية لها، وذلك في إطار نظرية

---

(1) عائشة محمد عبد القادر علي، أطر المعالجة الإخبارية لقضية الهجرة غير الشرعية في الفضائيات الإخبارية، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، (جامعية المنيا: كلية التربية النوعية)، مج 7، ع 37، نوفمبر 2021.

(2) Yang, Jin. "Framing Immigration and Illegal Immigration in the 2016 Presidential Campaigns: Comparing Donald Trump and Bernie Sander's Position1, Athens Journal of Mass Media and Communications-Vol 7, Issue 1, January 2021.

الأطر الإعلامية. واعتمدت الدراسة على تحليل محتوى (153) نصًا إخباريًا تلفزيونيًا، لعدد من القنوات التليفزيونية والمتمثلة في: (CNN, MSNBC, Fox News, ABC, CBS, NBC) وتوصلت الدراسة إلى تهميش أسباب الهجرة غير الشرعية خلال التغطية وعدم التطرق إليها، ومساهمة تأطير الأخبار في إنشاء وإضفاء الطابع المؤسسي على الواقع في التفاعل الاجتماعي؛ حيث يفسر الجمهور النصوص الإعلامية ويقيمها بناءً على الأطر المقدمة، وكذلك تعريف ترامب للهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة؛ مما يعزز صورة المهاجرين السلبية في تلك البلاد إضافةً لتصريحه برغبته في تشديد الرقابة على الحدود، وترحيلهم يزيد من التصور العام السلبي تجاههم، إلى جانب أن ساندرز قد أعرب عن رغبته في تمتع المهاجرين غير الشرعيين بحقوقهم كبشر واستحقاقهم لمعاملة إنسانية.

دراسة: بشرى داود سبع السنجري (2020) بعنوان: "علاقة القنوات التليفزيونية الفضائية العراقية بتنمية ثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب"[1]استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين تنمية الهجرة غير الشرعية للشباب الجامعي، وإسهام تلك القنوات بتشكيل صورة إيجابية أو سلبية عن الهجرة، إضافةً إلى التعرف على المصادر التي يستعين بها الشباب لاستقاء معلوماتهم حول الهجرة خارج البلاد، وذلك في إطار نظرية الإنماء الثقافي. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لعينة عمدية قوامها (100 مفردة). وتوصلت الدراسة إلى أن بعض وسائل الإعلام هي المحرض الرئيسي في عملية إجبار الشباب (من الجنسين) على الهجرة غير الشرعية من خلال مطالبتهم بترك البلاد هروبًا من الفقر والبطالة والجوع والظلم، هذا إلى جانب أن القنوات الفضائية تؤدي دورًا فعالًا في تنمية ثقافة الهجرة غير الشرعية للشباب الجامعي، فضلًا عن أنها واحدة من الأسباب القوية التي تؤثر في قراراتهم فيما يخص أفكار ودوافع الهجرة غير الشرعية.

دراسة: ماثيور هربرت وآخر (2019) بعنوان: "دور وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا في تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية"استهدفت الدراسة التعرف على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية، وتحديد الصورة المأخوذة عن الدول الأوروبية

[1] بشرى داود سبع السنجري، علاقة القنوات التليفزيونية الفضائية العراقية بتنمية ثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (جامعة بغداد: كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتليفزيونية)، مج 3، ع 38، 2020.

المُستقبلة لعمليات الهجرة.وتوصلت الدراسة إلى تقديم شبكات التواصل الاجتماعي للمهاجرين نصائح حول كيفية الوصول إلى أوروبا، وطرق الهجرة، ونقاط العبور المختلفة، والسياسات التي تتبعها أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما أنها تصور الفيديوهات المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي أوروبا على أنها نظيفة وآمنة ومليئة بمختلف الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وتُعد شبكات التواصل الاجتماعي بالجزائر واحدة من أبرز الوسائل المُفضلة لدى المهربين للإعلان عن الخدمات المختلفة وجذب المهاجرين من الشباب[1].

دراسة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (2019) بعنوان: "تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة الهجرة غير النظامية بالمنطقة"[2] استهدفت الدراسة التعرف على الدور الذي تقوم به مختلف وسائل التواصل الاجتماعي في تيسير عملية الهجرة غير النظامية بالمنطقة العربية. وتوصلت الدراسة إلى تقديم وسائل التواصل الاجتماعي نصائح عملية حول كيفية الوصول من الدول العربية إلى أوروبا، وتدشين حلقات الاتصال بين رفقاء الهجرة غير النظامية، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي لا تُعد سببًا رئيسيًا في تزايد معدلات الهجرة غير النظامية ولكنها بمثابة عنصر مساعد، بالإضافة إلى تركيز شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للحكومات على الاتجاهات والنهايات المأساوية التي تتعلق بالمهاجرين غير النظاميين، كالموت أو السجن، أو التشرد وما إلى ذلك.

دراسة: صلاح غازي إسماعيل حاجي (2018) بعنوان "المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية"[3] استهدفت الدراسة التعرف على أطر وطبيعة المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية في الصحافة العراقية، ورصد الأشكال التي اعتمدتها المعالجة والمصادر التي اعتمدت عليها، وذلك في إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية، واستخدمت هذه

---

[1] Herbert, Matthew, and Amine Ghoulidi. "Social media bridges North Africa's divides to facilitate migration, report, retrieved June 1 (2019): 2019, from ISS Today:

[2] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة الهجرة غير النظامية بالمنطقة، التقديرات، مقالة منشورة، انظر الموقع الإلكتروني:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4653

[3] صلاح غازي حاجي، المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الاتصال، 2018).

الدراسة منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدت على أداة تحليل المضمون لعينة من الصحف محل الدراسة والمتمثلة في: (الصباح، طريق الشعب، المشرق)، وأداة المقابلة. وتوصلت الدراسة إلى اتفاق الصحف محل الدراسة على معالجة أربعة موضوعات رئيسية للهجرة غير الشرعية، بغض النظر عن ملكيتها واتجاهاتها وهي (المهاجرون الذين دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية، هجرة الكفاءات، هجرة الشباب، أشخاص دخلوا البلاد بطريقة قانونية ومكثوا فيها بعد انتهاء مدتهم القانونية)، كما جاءت المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعة في إطار محدد (الأمنية والسياسية والاجتماعية) أكثر من وضعها بإطار عام.

دراسة: آنا ماريا (2017) بعنوان: "التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية"[1] استهدفت الدراسة تحليل التغطية الإعلامية لقضية الهجرة غير الشرعية، وتحديد موقف الرأي العام تجاه الموقف الإعلامي وتغطيته للهجرة، كذلك معرفة الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في عملية الهجرة، وكذلك معرفة خطة مجلس الشيوخ إزاء الهجرة. واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون لعدد من القنوات الفضائية والمتمثلة في: (سي إن إن، فوكس نيوز، أخبار PBS، ان بي سي نايتلي نيو، ام اس ان بي سي). وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية تُعد ثاني أكبر المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكدت على الدور القوي الذي تلعبه وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، فضلًا عن التغطية السلبية للهجرة غير الشرعية في الوسائل الإعلامية مما يترك أثرًا سلبيًا عند المشاهدين لا يجعلهم يتعاطفوا مع المهاجرين.

دراسة: سمر عز الدين جلال (2017) بعنوان: "أطر معالجة الصحف المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية بعد أحداث ثورة 25 يناير"[2]استهدفت الدراسة التعرف على أطر معالجة الصحف المصرية لحوادث الهجرة الغير شرعية، ومعرفة علاقة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في انتشار هذه الظاهرة، وكذلك التعرف على كلٍ من الدور الإيجابي والسلبي الذي تُقدمه الصحف في معالجة تلك الظاهرة، وذلك في إطار نظرية الأطر الخبرية. واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح

---

(1) Maria, Anna , et all, media exposure: evidence on individual attitudes, IZA Journal of Development and Migration, 2017.

(2) سمر عز الدين جلال، أطر معالجة الصحف المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية بعد أحداث ثورة 25 يناير، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ع 2، يوليو 2017.

الإعلامي والأسلوب المقارن، حيث اعتمدت على أداة تحليل المضمون لعينة من الصحف المصرية المتمثلة في: (الأهرام، الشروق، المصري اليوم). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود قوانين تنفذ ضد السماسرة الذين يقومون بتهريب المهاجرين، وغياب التوعية الإعلامية لتعريف الجمهور بأخطار الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى تجاهل الصحف معرفة أسباب الهجرة غير الشرعية وما الدوافع التي تجعل المواطنين يغامرون بأرواحهم للهروب إلى بلاد أخرى دون التفكير في المخاطر التي قد تحدث إليهم.

دراسة: مايك بيري وآخرين (2016) بعنوان: "التغطية الصحفية لأزمة المهاجرين واللاجئين في الاتحاد الأوروبي"[1] استهدفت الدراسة رصد وتحليل التغطية الصحفية لأزمة اللاجئين والمهاجرين لعامي 2014 و 2015 وذلك لخمس دول من الاتحاد الأوروبي، ومعرفة أهم الأحزاب السياسية والمصطلحات المستخدمة في وصف المتسللين إلى دول الاتحاد، ورصد أهم الأسباب وراء تلك الهجرة والحلول المقترحة لها. واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون لعدد من الصحف لكل من الدول الآتية: (المملكة المتحدة، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، السويد). وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من الاختلافات في أسلوب التغطية الصحفية بين البلدان الخمس، فالنظرة الصحفية السويدية كانت الأكثر إيجابية تجاه اللاجئين والمهاجرين في مقابل النظرة السلبية في صحافة المملكة المتحدة وتعبيرها عن عدائها لهم وقيامها بحملة قوية ضدهم، والاستجابة الغير كافية للاتحاد الأوروبي في حل تلك الأزمة، كما أبرزت التغطية الانقسامات الوطنية بداخل الاتحاد الأوروبي والنهج المختلفة في حل تلك الأزمة، كما أن التغطية تناولت شرح الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية والصراع الناجم عنها، وأنها في المقام الأول ناجمة عن التدفقات المستمرة للمهاجرين عقب الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة الاقتصادية والفوضى، وكان من أبرز الحلول لتلك الأزمة هو تدمير قوارب الاتجار بالبشر وتحقيق الاستقرار العسكري في ليبيا.

دراسة: وليد عبد الفتاح النجار (2016) بعنوان: "معالجة الصحف المصرية الإلكترونية لقضايا الهجرة غير الشرعية واتجاهات الشباب المصري نحوها"[2] استهدفت الدراسة معرفة أهم أسباب الهجرة غير

---

[1] Berry, Mike, et all, Press Coverage of the Refugee an Migrant Crisis in the EU: a Content Analysis of Five European Countries. Report Prepared for the UNHCR December 2016.

[2] وليد عبد الفتاح النجار، معالجة الصحف المصرية الإلكترونية لقضايا الهجرة غير الشرعية واتجاهات الشباب المصري نحوها، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، مج 15، ع 3، صيف 2016.

الشرعية ودوافعها التي حظيت باهتمام الصحف عينة الدراسة، ومعرفة اتجاهات الشباب تجاه الظاهرة، بالإضافة لمعرفة سمات المهاجرين غير الشرعيين وخصائصهم المختلفة، وذلك في إطار نظرية تحليل الأطر الخبرية. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، حيث اعتمدت على أداة تحليل المضمون لعينة من الصحف الإلكترونية المتمثلة في: (اليوم السابع، والمصريون، ومصر العربية)، وأداة الاستبيان على عينة عمدية قوامها (400 مفردة). وتوصلت الدراسة إلى أنه نجد في مقدمة أسباب الهجرة غير الشرعية قلة فرص العمل وانعدامها وانتشار البطالة بنسبة وصلت لـ 51.25%، كما تمثلت النتائج المترتبة على الهجرة في عمليات النصب التي قد تواجه المهاجر وخسارته المادية في الترتيب الأول، إضافةً إلى أنه جاءت في مقدمة الحلول المقترحة للحد من الهجرة غير الشرعية توجيه حملات التوعية المستمرة للحد من تلك الظاهرة والقضاء عليها، كما تتمثل أهم الدول الجاذبة للمهاجرين غير الشرعيين في أوروبا وذلك بنسبة 43%.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الرصد السابق للدراسات السابقة تبين ما يلى:

1) توصلت عدة دراسات إلى إمداد الصحف القراء بالتفاصيل والمعلومات بشكل أكبر وأوسع وبتفاصيل أكثر من التليفزيون أو الوسائل الإعلامية الأخرى.
2) تناولت العديد من الدراسات الأسباب المؤدية إلى عملية الهجرة غير الشرعية، وكذلك أبرز النتائج
المترتبة عليها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والنفسية والأمنية والصحية على المهاجر والدول المستقبلة ومناطق العبور.
3) أغفلت بعض الدراسات التي تناولت قضية الهجرة غير الشرعية الإشارة إلى الدور الحيوي الذى تلعبه الصحافة الإلكترونية في مواجهة تلك الظاهرة.
4) نوعت الدراسات ما بين الدراسات التحليلية أو الميدانية وجمعت بعضها الاثنين معًا، وذلك تبعًا للأهداف الخاصة بكل دراسة.
5) كِبر حجم تأثير الدوافع الاقتصادية على قرار الهجرة بشكل عام، ومن أهم تلك الدوافع البطالة والبحث عن فرصة عمل وكذلك رفع مستوى المعيشة وتحقيق الثراء، حيث تجبر الدوافع السابقة الشباب على الهجرة غير الشرعية لتحقيق آمالهم المادية.
6) يُمكن الاستفادة من الدراسات السابقة من الأجزاء النظرية الخاصة بقضية الهجرة غير الشرعية ومعالجة الصحف الإلكترونية والاعتماد على فروض نظرية الأطر.

8. المفاهيم الإجرائية للدراسة

1) معالجة الصحف الإلكترونية

يشير مصطلح المعالجة الصحفية إلى مجموعة الأساليب الفنية المتبعة في التغطية الصحفية لقضية ما، وذلك من خلال القوالب التحريرية المختلفة والمصادر التي اعتمدت عليها، وأساليب الإخراج
وعناصر الإبراز والمداخل والاستمالات الإقناعية المختلفة، والتعبيرات اللغوية المستخدمة[1].

2) الهجرة غير الشرعية

هي ظاهرة تحمل في مضمونها معنى الوجود غير القانوني للأفراد في البلدان التي يتواجدون فيها، ولكن هذا الوجود يمكن أن يكون شرعيًّا من الناحية الدينية أو الاجتماعية تبعًا للخصوصيات التاريخية والحضارية لهذا المجتمع أو ذاك، وتبعًا لما هو سائد في هذه الدولة أو تلك، ما جعل عددًا كبيرًا من الشباب يقدمون على الهجرة مع ما تحمله لهم من أخطار حياتية قد تودي بهم؛ لأن المجتمع بظروفه الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبعاداته وتقاليده قد يدفع الأبناء إلى الهجرة غير المشرعة قانونًا لعدم تعارضها مع القيم الاجتماعية السائدة أو الاعتبارات الدينية المعمول بها، ولهذا تعرف الهجرة غير المشروعة بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظرًا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة القانونية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة المشروعة شبه مستحيلة[2].
المصطلح الإجرائي لمعالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية:

تناول الفنون الصحفية من (خبر، مقال، حديث، تقرير، كاريكاتير) في مواقع الصحف الإلكترونية المصرية محل الدراسة، لقضية الهجرة غير الشرعية، وأسلوب التناول والعرض والهدف والمصادر التي اعتمدت عليها وعناصر الإبراز المستخدمة وأهم القوى الفاعلة.

الإطار النظري

تستند هذه الدراسة في إطارها النظري على نظرية تحليل الأطر الخبرية، وتعد نظرية تحليل الإطار الإعلامي واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح للباحث بقياس المحتوي الضمني الغير صريح للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام خلال فترة زمنية

---

[1] محمد أحمد عبد الله، معالجة الصحافة المصرية للأحداث الطائفية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2009)، ص 10.

[2] هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى اوروبا "أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، مجلة السياسة الدولية (مركز الاهرام)، ع 178، يناير 2010.

معينة، وتقدم هذه النظرية تفسيرًا منتظمًا لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة البارزة وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا[1].

أوجه الاستفادة من النظرية في إطار الدراسة الحالية:-

1) أوضحت مدى انتشار العديد من أنواع الأطر الخبرية واستخدامها مثل إطار (الصراع، والإنسانية، والاستراتيجية)، كما ساعد في تقييم كافة الفروقات في استخدامها تبعًا لنوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة، ونوع الموضوع.
2) التناول الإعلامي والمعالجة الإلكترونية من خلال فئات المضمون التي تعتمد عليها نظرية الأطر وأساليب تقديم القضايا الداخلية من خلال تلك المعالجة، وكذلك تستفيد الدراسة الحالية من فئات التحليل التي وضعتها نظرية الأطر والقوى الفاعلة في عملية المعالجة وكذلك الأطروحات التي تعتمد عليها، كما تم الاستعانة بها في صياغة تساؤلات الخاصة بالدراسة.

9. نوع الدراسة

وفقًا لطبيعة المشكلة البحثية المقترحة فإن هذه الدراسة تنتمي إلى حقل الدراسات الوصفية التحليلية التي تتضمن دراسة الحقائق التي تتعلق بطبيعة الظاهرة أو مجموعة من الأحداث.

10.منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وذلك لمسح عينة من صحف الدراسة الإلكترونية الثلاث والمتمثلة في (بوابة أخبار اليوم، والوفد، اليوم السابع) لتحديد ووصف أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية التي تناولت قضية الهجرة غير الشرعية، وكذلك مسح عينة من الخبراء من رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومسئولي وخبراء الهجرة، إلى جانب عينة من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين والأكاديميين، لمعرفة آرائهم تجاه القضية؛ بحيث يتم تناولها من كافة الأبعاد والجوانب.

11.مجتمع وعينة الدراسة

1.11 مجتمع الدراسة

هو المجتمع الذي يستطيع الباحث أن يختار منه عينة الدراسة، وهو المجتمع الذي يرغب في تعميم النتائج عليه، بما يشكل المجتمع الأصلي الذي سحبت

[1] خالد عبد الحميد كامل، الأطر الخبرية للإعلام الأمني في الصحافة المصرية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو القضايا القومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أسيوط: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2012)، ص 95.

منه العينة، وعليه فإن مجتمع الدراسة في هذه الدراسة يتمثل في الصحف الإلكترونية المصرية[1].

2.11 عينة الدراسة

تبعًا لنتائج الدراسة الاستطلاعية الموضحة أعلاه، والتي تم إجراؤها على عينة عمدية قوامها (**100 مفردة**) من الشباب المصري المُتابع للصحف الإلكترونية والذي تضمن تساؤلها: (**ما أكثر الصحف الإلكترونية متابعةً على شبكة الإنترنت؟**)، فقد جاءت صحيفة (اليوم السابع) في مقدمة تلك الصحف بنسبة (64%)، تليها صحيفة (الوفد) بنسبة (58%)، ثم في المرتبة الثالثة صحيفة (بوابة أخبار اليوم) بنسبة (48%)، **وبُناءً عليه** فقد تمثلت عينة الدراسة في الصحف الإلكترونية المصرية التالية:

(صحيفة أخبار اليوم[2] **"مُمثلة عن الصحف القومية"**، وصحيفة الوفد[3] **"مُمثلة عن الصحف الحزبية"**، وصحيفة اليوم السابع[4] **"مُمثلة عن الصح الخاصة"**).

3.11 العينة الزمنية

وتتمثل في المدة الزمنية من 1 يناير 2015 إلى 1 يناير 2017، لكونها أكثر فترة زمنية شهدت عمليات الهجرة غير الشرعية والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الشباب المصري والعربي والغربي، ولعل من أبرزها وآخرها حادث رشيد في سبتمبر 2016.

12. أدوات جمع البيانات

1) **أداة تحليل الخطاب النقدي:** ويعني ببحث عمليات التفاعل بين اثنين أو أكثر، ويشير في استخداماته المتنوعة لعملية اتصال تفاعلية يكون الإقناع فيها هو غرضها الأساسي؛ فالخطابات نتاج تكوينات تاريخية واجتماعية يتم فيها إنتاج المعنى، وينطبق ذلك المفهوم على الدراسات الإعلامية والصحفية التي تتعامل على مستوى إعلامي باعتبارها بنية مغلقة تضم جميع تفاعلاتها وأسرارها[5].
2) **أداة المقابلة غير المقننة:** وتُعد أداة متعمقة ضمن أدوات جمع البيانات الهامة؛ نظرًا لقيمتها العالية في البحوث ذات الطابع الميداني نتيجة لما

---

[1] فرج الكامل، بحوث الإعلام والرأي العام "تصميمها وإجراؤها وتحليلها، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001)، ص123.

[2] https://akhbarelyom.com/

[3] https://alwafd.news/

[4] https://www.youm7.com/

[5] هشام عطية عبد المقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي، ط1،(القاهرة: دار العالم العربية، 2012)، ص 17.

تتيحه من احتكاك مباشر مع المبحوثين، أي باختصار يُمكن القول بأنها محادثة هادفة تتسم بالمرونة وبكم كبير من المعلومات[1].

وتم عرض الاستمارة على عدد من الخبراء والمحكمين[2] لمعرفة آرائهم وتوجهاتهم، ثُم إجراء المقابلة من مجموعة من الخبراء والمسئولين المختصين في مجال الهجرة، وعدد من الخبراء في المجال السياسي والاقتصادي والبرلماني والإعلامي، لتناول الظاهرة من كافة وجهات النظر وبمختلف الأشكال والاتجاهات[3].

13 الهجرة غير الشرعية

1.13 ماهية الهجرة غير الشرعية ومحطاتها إلى الخارج

أ) تعريف الهجرة غير الشرعية: يجب أن نُشير في بداية الأمر أن الهجرة غير الشرعية يُرمز لها بعدة مصطلحات منها (الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، الهجرة غير المشروعة، الهجرة السرية)، أما فيما يخص تعريفها فإنه من الصعب إيجاد تعريف دولي لها دقيق وذلك نظرًا لتعدد المفاهيم المُقدمة من طرف الدول بحسب اختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها[4].

فيُمكن تعريفها بأنها التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى غير مشروعة، وقد

تكون في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وهو ما يُعرف بالإقامة غير الشرعية[5]، كما توصف بأنها غير شرعية إذا تمت بشكل يُخالف القواعد المُنظمة بالقانون الوطني والدولي، فقد يكون شرعيًا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية ولكنه غير شرعي بالنسبة للقانون، وقد أقدم عليها

أعداد قليلة من المهاجرين مع ما تحمله من مخاطر وما تنطوي عليه من مخالفة للقوانين السائدة[6].

---

[1] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، 2004)، ص 353.

[2] انظر قائمة المراجع والمصادر.

[3] انظر قائمة المراجع والمصادر.

[4] عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، (الجزائر: الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1984)، ص 11.

[5] محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، (الجزائر: ع 43، 2009)، ص2.

[6] هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا- أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، ع 178، يناير، (القاهرة: مركز الأهرام، 2010).

ب) محطات هجرة المصريين للعمل بالخارج:

لقد مرت عمليات هجرة المصريين إلى الخارج بعدد من المحطات، وسنركز على الحقبة الحديثة بدءًا من ثورة 1952؛ لأن ما قبل ذلك التاريخ كانت معظم هجرات المصريين بغرض التعليم وليس بغرض العمل، لكن بدايةً من ذلك التاريخ ومع تحول الدولة المصرية من نظام الحكم الملكي للجمهور، وما ترتب عليه من إعادة تنظيم وهيكلة للعلاقات الدولية المصرية، وما نتج عنه من حروب أثرت بشكل سلبي على مؤشرات البطالة بمصر؛ مما دفع العديد من المصريين للتفكير في الهجرة إلى الخارج بغرض العمل، ومع ظهور البترول بدول الخليج فضلًا عن اتباع سياسة الانفتاح؛ أدى ذلك لزيادة عدد المصريين من راغبي الهجرة للخارج.

- **المرحلة الأولى (1952 : 1967)**[1]:

بدأت جميع عمليات الهجرة للخارج بشكل مُنظم عن طريق إرسال أولى البعثات المصرية التعليمية إلى العراق خلال الثلاثينات بالقرن العشرين، وعقب اندلاع ثورة 1952 وصلت تلك البعثات لعدد آخر من الدول، حيث كانت تتمثل تلك القوافل في المعلمين والأطباء وغيرهم؛ بهدف تنمية الفكر والوعي الاقتصادي والعلمي والاجتماعي للمثقفين المصريين، وفي تلك الفترة كانت مصر تتبنى الفكر الاقتصادي الاشتراكي، وعن دور وسائل الإعلام في ذلك الوقت فكانت تروج وبشدة لذلك الفكر، حيث ظن البعض أن المهاجر بغرض آخر غير البعثات الحكومية أو الدراسة، يتم اعتباره متخلفًا عن أداء واجبه الوطني. ووفقًا للإحصاءات فقد وصلت أعداد المهاجرين إلى (900 مهاجر) خلال عام 1962 بغرض التعليم لا العمل وخاصة إلى كندا وأستراليا وأمريكا.

- **المرحلة الثانية (1967 : 1973)**[2]:

وترجع الأحداث إلى ما بعد نكسة 1967 والتي ترتب عليها اليأس وخيبة الأمل لدى العديد من جموع المصريين، حيث طالت تلك النكسة الاقتصاد المصري الأمر الذي أدى لزيادة أعداد العاطلين وتضخم البطالة بمصر في تلك الآونة، وفي نهاية حكم الرئيس جمال عبد الناصر تم التراجع جزئيًا عن الاشتراكية لتحل محلها العروبة، والتي تؤمن بوحدة الشعب العربي أجمع وتجمعه ثقافة وتاريخ ولغة ومصالحة واحدة، وتنبؤات بقيام دولة

---

[1] عمرو محمد إبراهيم جاد، أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011)، ص 45.

[2] A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages, International Organization for Migration , 2010.

عربية واحدة لتجمع شمل العرب ضمن نطاق حدودها من المحيط للخليج، ويقع على عاتق الحكومة المصرية الارتقاء ومساعدة الدول المجاورة لبناء دولتهم، فضلًا عن مساعدتها لهم في تحريرهم من الاستعمار؛ مما أدى لزيادة أعداد المصريين الراغبين في السفر خارجًا.

وبعد ظهور البترول بدول الخليج والسعودية كانت هناك ضرورة مُلحة للعمالة المصرية في ظل نقص الكوادر والخبرات الوطنية في تلك الدول. وبالتي بدأت الحكومة في تخفيف القيود على هجرة المصريين للخارج بغرض العمل، كما نص دستور 1971 على حق هجرة المصريين؛ فهاجر آلاف المصريين للخليج والعراق وليبيا والسعودية للعمل، ولتحقيق التوازن والاستفادة بين كلٍ من الطرفين.

وعقب حرب أكتوبر 1973، بدأت الحكومة المصرية في مرحلة الانفتاح وساهم الإعلام في الترويج لذللك الفكر وطرأ على الخطاب الإعلامي تغيير كبير وتحول من تخوين المهاجرين في إطار الفكر الاشتراكي، إلى التشجيع على عمليات الهجرة وهو ما يُعرف بمرحلة الانفتاح[1].

- **المرحلة الثالثة (1973 : 1980)[2]:**

وبإمكاننا إطلاق مصطلح (الانفتاح) على تلك المرحلة؛ فعقب انتصارات أكتوبر 1973 وظهور البترول بدول الخليج والسعودية، انتهج السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي؛ فاتجهت مصر لفتح أسواق عمل للمصرين بدول الخليج العربي، وظهر دور الإعلام البارز في ترسيخ ذلك التوجه السياسي الجديد، في ظل ترسخ الفكر الاشتراكي لدى أعداد كثيرة من المصريين، ونتيجة للعلاقات الطيبة بين مصر ودول الخليج في تلك الفترة زادت أعداد الطلب على العمالة المصرية، وزاد تدفق العديد من المصريين الراغبين في الهجرة للعمل خارجًا بسبب ارتفاع دخل العامل المصري بتلك الدول، هذا ولم تقتصر العمالة على قطاعات البناء والتشييد، ولكنها غطت جميع قطاعات الأعمال من هندسة وطب وتعليم وغيرها.

- **المرحلة الرابعة (1981 : 2010)[3]:**

منذ تولي الرئيس محمد حسني مبارك الحكم عام 1981، بدأت مرحلة الأطر القانونية لهجرة المصريين خارجًا؛ ففي عام 1981 أنشأت مصر

---

(1) أيمن زهري، أثر الثورات العربية على العمالة المصرية بالخارج، (الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، سلسلة أوراق بحثية 2، أكتوبر 2011)، ص ص 2 – 3.

(2) المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة، الهجرة المصرية المعاصرة، بحث منشور، 2003، ص 21.

(3) مظهر سيد بسيوني، الإعلام وهجرة الشباب ومستقبل التنمية في مصر، ط1، (القاهرة: دار المعارف، 2019)، ص 23.

وزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج، بالإضافة إلى القانون الخاص برعاية المصريين بالخارج رقم (111) لعام 1983، وفي عام 1984 صدر القرار الوزاري رقم (14) والخاص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون الصادر عام 1983، والذي اختص بتحديد مفهوم الهجرة الدائمة والمؤقتة، فضلًا عن تنظيمه لحقوق الموظفين فالدولة الراغبين في الهجرة إليها.

وفي العام نفسه صدر القرار الوزاري رقم (20)، والخاص بإنشاء سجل قيد للمصريين الراغبين في

الهجرة، وفي عام 1996 صدر قراري جمهوري بشأن نقل اختصاصات وزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج لوزارة القوى العاملة؛ وبالتالي يُصبح اسمها وزارة القوى العاملة والهجرة، ومنذ ذلك الوقت اختصت تلك الوزارة بتنظيم سوق العمل داخليًا وفتح أسواق عمل جديدة للشباب المصري بالخارج.

وخلال تلك الفترة وما شهدته من أحداث، زادت بشكل كبير أعداد المصريين الراغبين في العمل في الخارج، وقد نتج ذلك عن تأثير وسائل الإعلام على الجمهور بالإضافة للأحوال الاقتصادية وزيادة الفجوة بين متوسط دخل الفرد بمصر ودخله بالدول العربية، إلى جانب زيادة حدة البطالة.

- **المرحلة الخامسة (2010 : 2013)**[1]:

عقب اندلاع ثورة 25 يناير 2010 وما ترتب عليها من غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي بمصر والانفلات الأمني وانهيار البورصة المصرية، بجانب زيادة معدل البطالة من (2010 : 2012) والتي تراوحت ما بين (12 : 13%)؛ بسبب فقدان السيطرة على الحدود المصرية نتيجة للانفلات الأمني في تلك الآونة، وزادت أعداد الهجرة (النظامية وغير النظامية) للخارج، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لأعداد المصريين المهاجرين في ذلك الوقت إلا أن الثابت من دول الاستقبال هو زيادة كبيرة وعظيمة في أعداد المصريين المهاجرين.

- **المرحلة السادسة (2014 : 2018)**[2]:

نظرًا للأوضاع الاقتصادية التي عاشتها مصر خلال ذلك الوقت، ونتيجة لتضخم الأسعار وما صاحبها من بطالة زادت أعداد الشباب الراغب في

---

(1) Hend Hafez, Ayman Ghaly, The Effect of the Arab Spring on Migration Flows in Egypt, the American university in Cairo papers , 2012.

(2) مظهر سيد بسيوني، مرجع سابق، ص ص 24 – 26.

الهجرة؛ أملًا في سد احتياجاته اليومية وتحسين وضعه الاقتصادي ومستواه المادي، والرغبة في الثراء، ووفقًا للتقديرات الرسمية فقد وصلت أعداد المصريين بالخارج إلى (9.5 مليون) مهاجر تقريبيًا، كما يوجد منهم حوالي (75%) بدول الخليج والأردن، أما الأعداد الباقية فهي بدول الغرب.

وبسبب زيادة أعداد المصريين المتواجدين بالخارج وتلبية لعدد من مطالباتهم فيما يخص زيادة الرعاية لهم بتلك الدول، ومقل مقترحاتهم ورغباتهم لوطنهم؛ فقد تم في 19 سبتمبر 2015 فصل وزارة القوى العاملة والهجرة لوزارتين هما: (وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، ووزارة القوى العاملة)، إلى جانب تعرض عدد من المصريين في الخارج لمجموعة من الانتهاكات ولعل من أبرزها حادثة فبراير 2011، وهي إعدام 21 مصري في ليبيا، وترتب عليها انتخاب (8 أعضاء) بمجلس النواب من أجل تمثيل المصريين العاملين في الخارج والدفاع عن جميع حقوقهم.

2.13 أسباب وطرق وآثار الهجرة غير الشرعية

1.2.13 أسباب الهجرة غير الشرعية

1) الأسباب الاقتصادية

غالبًا ما تكون الدول الطاردة (المُصدرة) هي إحدى دول العالم الثالث أو الدول الفقيرة وعلى رأسها (مصر، وليبيا، وتونس، والمغرب العربي)، أما الدول الجاذبة (المُستقبلة) فيأتي في مقدمتها (أمريكا، وكندا، وأوروبا الغربية)[1]. أما عن أسباب هجرة المصريين فيأتي على رأسها تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستوى الفقر وتفشي البطالة، وعدم توافر فرص عمل، كما أن فقدان الشباب المصري الأمل في الحصول على فرصة عمل سواء تتناسب مع مؤهلاتهم أم لا أحد تلك العوامل، فالحصول على تلك الفرصة أصبحت كالحلم الذي يلوح من بعيد ولا يُمكن لأحد تداركه[2]. كما أن هناك عدد من الخصائص السلبية التي أثرت على تراجع الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، بالإضافة لتأثيرها على أحوال المواطنين المعيشية وأجبرتهم على التفكير في الهجرة بالطرق غير الشرعية إلى الدول الأوروبية. وتتمثل تلك الخصائص في: (اعتماد الاقتصاد المصري على

---

(1) حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، (القاهرة: المركز الإعلامي الأمني بوزارة الداخلية، 2008)، ص 3.

(2) أحمد وهدان وإيمان الشريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ص 87 – 115.

الاستيراد [1]، وضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر[2]، وندرة فرص العمل في مصر وتوافر فرص العمل بأوروبا، وكذلك انخفاض الأجور إذا ما قورنت بالأجور في الدول الأوروبية[3]، وتراجع مستوى المواطن الاقتصادي كانخفاض الدخل والرغبة في تحسينه، وتراجع نصيب المواطن من الأراضي الزراعية، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[4].

2) الأسباب الاجتماعية

وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأسباب الاقتصادية؛ حيث أن البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لها انعكاسات اجتماعية وأمنية ونفسية سلبية على أفراد المجتمع. فحينما يتطلع الشاب للهجرة للخارج يكون ذلك بدافع لتحقيق حلم النجاح الاجتماعي، أو بحثًا عن الوجاهة والشكل الاجتماعي المرموق والذي يفتقده في وطنه نتيجة للبطالة والفقر، فيندفع للهجرة وقبول المخاطرة كما أنهم يقبلون أي عمل (مهما كان تافهًا أو مُذلًا)، وكل ذلك سعيًا وراء الثراء وتحقيق أحلامه الذاتية[5].

هذا وقد دأبت الوسائل الإعلامية المختلفة منذ سنوات على رسم صورة إيجابية ومتفائلة للمهاجر للدول الأوروبية وإلى الغرب، فأظهرت صورته غالبًا بتحقيقه لنجاح منقطع النظير ووصوله للثراء السريع، وكل تلك الأمور تدفع الشباب للمحاكاة والتقليد، فضلًا عن أن إعجابه الشديد بالغرب سبب أساسي من أسباب الهجرة إلى الخارج، وخاصة أن الشباب في غالب الوقت تُعجبه المظاهر المادية وتُغريه بصرف النظر عن خصوصية المجتمع الشرقي وأخلاقيات المجتمع الأوروبي[6].

---

(1) Klau, A., Impact of Economic Crisis on Trade, Foreign Investment, and Employment in Egypt, Geneva, International Labour Organization (ILO) 2010,p. 17.

(2) Talani, L. S, From Egypt to Europe: Globalization and Migration across the Mediterranean. London: Tauris Academic Studies, 2010, pp 123-125.

(3) Tapinos, G. P., Globalization, Regional Integration, International Migration, International Social Science Journal, Vol. 52, 2000, p. 297.

(4) وزارة القوى العاملة والهجرة، اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، (القاهرة: وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة الدولية للهجرة والتعاون الإيطالي، 2006)، ص 24.

(5) حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مرجع سابق، ص 6.

(6) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية (المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية)، مجلة هرمس، (مركز جامعة القاهرة للغات والترجمة)، م2، ع2، 2013، ص 50.

كما أن الأسباب الاجتماعية تتمثل في المهاجر، وذلك عند عودته لوطنه لقضاء عطلته تظهر عليه مظاهر الثراء من الملابس الراقية والسيارة الفارهة، والهدايا والاستثمار في العقارات وما إلى ذلك، وجميعها مظاهر تدعمها وسائل الإعلام وخاصة المرئية منها. حيث جعلت الثورة الإعلامية المنتشرة عالميًا الأفراد حتى الفقراء منهم لديهم المقدرة على اقتناء الهوائيات التي توفر لهم العيش من خلال آلاف القنوات بعالم سحري يعزز لديهم فكرة الهجرة ويدعمها[1].

3) الأسباب السياسية

إن الأسباب السياسية هي بمثابة التأثير غير المباشر على هجرة المصريين غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، فانتشار الفساد والمحسوبية وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلًا عن القيود المفروضة على حرية التعبير عن الرأي وقوانين الطوارئ المفروضة دون مبرر دستوري لها، كلها أمور تدفع الشباب للهجرة وخاصة حملة المؤهلات الجامعية[2]، بالإضافة إلى الأحداث السياسية بالمنطقة العربية[3] وسياسات دول الاتحاد الأوروبي[4].

كما تُؤدي الصراعات السياسية والحروب الأهلية والدولية ونظم الحكم الجائرة، إلى هجرة الشباب لأي دولة تتمتع بالأمن والاستقرار هربًا من الجحيم والدمار حتى لو بطريقة غير شرعية، في حالة صعوبة الهجرة بشكل قانوني وشرعي[5].

2.2.13طرق الهجرة غير الشرعية

1) سماسرة الهجرة والتهريب[6]: ويتم الاتفاق بتجميع الأفراد من راغبي السفر بمدن معينة، ثم السير على الأقدام في دورب الصحراء أو عن طريق سيارات شحن، ثم يتم بعد ذلك نقلهم إما في زووديك أو فلوكة

---

(1) هبه إبراهيم الشويخ، هجرة الشباب غير المشروعة ومصاحبتها الاجتماعية "دراسة اجتماعية ميدانية على الشباب"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنوفية: كلية الآداب، 2012)، ص 155.

(2) أحمد وهدان وإيمان الشريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ص 87 – 115.

(3) Darwish, S.N.A., the European Union's Immigration Policy Towards South Mediterranean: Evaluation and Assessment, MS Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Cairo, University Cairo-Faculty of Economics & Political Science, 2009, p. 75.

(4) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, Egyptian Society for Migration Studies, Working Papers Series No. 2011-01, Cairo, 2011, p. 6.

(5) حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مرجع سابق، ص 6.

(6) رباب أسامة شاهين، مرجع سابق، ص 187.

حتى يصلوا لإحدى العائمات العاملة بمجال الصيد للإبحار بهم، وذلك إما للإبحار بهم إلى الدولة الأوروبية المتفق عليها، أو تسليمهم لإحدى المراكب التجارية الموجودة بالبحر.

2) **الأفراد العاملين بالصيد**[1]**:** عقب نجاح المهاجرين في عبور الصحراء بأخطارها، يتم الاتفاق مع العاملين في الصيد البحري مع سماسرة التهريب على شراء عدد من مراكب الصيد للإبحار بها، وتقوم تلك المراكب التوجه إلى الدولة المراد الوصول لها بشكل مباشر، أو من خلال المراكب التجارية.

3) **التسلل عبر الحدود ومحطات الترانزيت:**_ويتم ذلك بالحصول على تأشيرات للدخول لبعض البلاد الإفريقية عن طريق خطوط الطيران عبر المطارات الأوروبية، وعندما يصل المُهاجر لأحد هذه المطارات والتي تسمح له بحق اللجوء يقوم بتمزيق جواز سفر وكافة أوراق هويته، ويطلب اللجوء لهذه الدول وعدم استكمال رحلته الموجودة في تأشيرة سفره[2]. هذا بالإضافة إلى الحصول على تأشيرات دخول بطريقة غير شرعية مثل (تزوير شهادات الأرصدة بالبنوك، أو تزوير مراسلات الإنترنت)،
كذلك من الممكن أن تتم جوًا من خلال تخلف المهاجر خلال الترانزيت بإحدى دول المقصد.

4) **الزواج من مواطنات بعض الدول الأوربية:**_يقوم معظم الشباب المصري الطامح في الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية في الزواج من مواطنات بعض الدول الأوروبية عامة ودول شرق أوروبا خاصة؛ وذلك كي يحظى بوضع قانوني وبالتالي يصبح من حقه كمواطن لهذه البلد التنقل بحرية بين الدول والتمتع بجنسية هذه الدول، وذلك من خلال بعض المكاتب الوهمية التي تختص بتوفير المواطنات الأوروبيات في مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 2000 و5000 آلاف يورو على حسب الدولة المُستقبلة وفرصة الحصول على جنسيتها[3].

---

(1) عز الدين مختار فكرون وعلي مفتاح الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، (ليبيا: جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، قسم العلوم السياسية) م6، ع 1، يونيو 2017، ص 137.

(2) وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر نحو آليات للحد من الظاهرة، ورقة سياسات، تصدرها "وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان" التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فبراير 2017.

(3) وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق.

3.2.13 آثار الهجرة غير الشرعية

1) مشكلة الإدماج: إثارة مشكلة الاندماج لدى المهاجرين المصريين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المُستقبلة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 حيث تحولت النظرة للمهاجرين باعتبارهم يمثلون خطرًا على الاستقرار والأمن[1]. هذا بالإضافة إلى الدور التحريضي الذي يقوم به الإعلام الغربي من خلال تعميم صورة سيئة وخاطئة للمهاجر العربي، والتي تحول دون تواصله مع المجتمعات المهاجر إليها؛ حيث يتم الخلط المتعمد بين الهجرة والتطرف والإرهاب والإجرام، وخاصة للمهاجرين العرب والأفرقة[2].
2) تُثير الهجرة غير الشرعية مشكلة الزواج المُختلط التي تزداد خطورة فأصبحت القضية في شكل عصابات تُشبه الاتجار بالبشر، حيث يتم استدعاء نساء وفتيات من دول شرق أوروبا ليتزوجوا من المهاجرين غير الشرعيين؛ ليضمن لهم الحصول على الجنسية حين يصلوا للدول المُستقبلة.
3) ظهور الأقليات وهي الناتجة عن مشكلة الاندماج باعتبارها رد فعل من المقيمين غير الشرعيين بدول المهجر، وما ترتب على تعرضهم للمشاكل وخاصة في محاولات إثبات الذات، عن طريق الضغط على المجتمع للاعتراف شرعيًا بهم، وقد تصل في أغلب الأوقات للتدمير والتخريب[3] خاصة في أوروبا.
4) تؤدي هجرة رب الأسرة إلى حدوث خلل في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء وانخفاض مستوى
التحصيل الدراسي لهم وارتفاع سُلطة الزوجة، وزيادة تدخل الأقارب في الشئون الأسرية، مما يؤدي
إلى خلق مشاكل واضطرابات نفسية وسلوك عدوانية لدى أبناء هذه الأسرة.
5) الهجرة غير الشرعية تلعب دورًا هامًا في الحراك الاجتماعي للمهاجر نفسه وأسرته سلبًا أو إيجابيًا، وتؤثر عليهم ماديًا ونفسيًا واجتماعيًا وبدنيًا، كما أن لشبكة الهجرة دورًا هامًا في تسهيل إجراءات الهجرة

---

[1] مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام،) ع 165، يوليو 2006، ص 50.

[2] سامر يونس، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، (بيروت: دار العالم الإسلامي، 2012)، ص 11.

[3] مغاوري شلبي، مرجع سابق، ص 51.

وتوفير العمل وتعلم اللغة وتوفير المسكن، والإقامة بين المهاجرين ولها الدور الأكبر في تحفيز الشباب على الهجرة.

6) تتمثل أهم المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون في المشقة والمخاطر خلال رحلة السفر في السير عبر المجهول، والتجمع في أماكن أشبه بالاحتجاز الجبري تفتقر للتهوية والمرافق الأساسية، وندرة الطعام والشراب، والمعاملة غير الآدمية من قِبَل المهربين. هذا إلى جانب عملية الاتجار بالبشر التي قد يتعرضون إليها على يد السماسرة، من خلال استخدامهم في تجارة المخدرات أو تهريب الأسلحة وما إلى ذلك، فيجد المهاجر نفسه بعد قطع كل تلك الرحلة بمخاطرها وآلامها قد تحول لمصيدة فئران لا يمكنه الهرب منها، وينقلب الأمر في النهاية لإحباط ثم فقدانه للأمل فينفجر جريمةَ وعنفًا، وهو الأمر الذي يتسبب في ارتفاع نسبة الجريمة.

7) تكبد الدولة للعديد من المبالغ المالية ابتداءً من القبض على المهاجرين وانتهاءً بترحيل عدد منهم،
إلى جانب توفير الطعام والسكن لغالبية المحتجزين، بالإضافة إلى التنسيق مع السفارات وشركات السفن والطيران وما إلى ذلك[1].

3.13 الدور الحكومي والإعلامي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

1.3.13 الدور الحكومي في مكافحة الهجرة غير الشرعية (على المستوى المحلي المصري)

- **أولًا: دور وزارة الداخلية[2]:**

1) جمع المعلومات حول السماسرة العاملين في مجال الهجرة غير الشرعية، والحوار مع المرحلين للتعرف على الطريقة التي هاجروا بها وأيضًا منافذ تسللهم لمعرفة الثغرات الأمنية وسدها.
2) إشراف الإدارة العامة للمباحث الجنائية على تنسيق الجهود بين إدارات البحث الجنائي بالمحافظات الساحلية، والأجهزة المعنية بوزارة الداخلية وخارجها.
3) التنسيق مع قنصليات بعض الدول الأجنبية العاملة في البلاد، في فحص المستندات المزورة لراغبي السفر للخارج، وتحديد مصدر تزويرها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

---

(1) حمد بن عارف أرحيل الكفارنة، تقويم استراتيجي لخطط مواجهة الهجرة غير المشروعة من دول القرن الإفريقي إلى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية، 2012)، ص 99.

(2) http://www.masress.com/akhersaa/10952

4) وضع أنظمة حديثة لمراقبة الحدود والسيطرة عليها، وإعداد برامج تدريبية للضباط العاملين في المنافذ الجوية والبحرية؛ لتوعيتهم بأحداث وسائل التزوير وكيفية اكتشافها.

- **ثانيًا: دور وزارة الخارجية**[1]**:**

1) تعزيز التعاون مع مفوضية اللاجئين، وترسيخ التعاون القائم في المجتمع الدولي.
2) التنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية؛ لتوحيد نقطة الاتصال مع كافة الجهات غير المصرية العاملة في هذا المجال؛ لتكون عبر وزارة الخارجية وفقًا لاتفاقية فيينا والأعراف الدبلوماسية.
3) وجود أكثر من معهد فني تدريبي في الفيوم، والذي يُتيح للشباب المصري العمل في إيطاليا بشكل رسمي وقانوني، كما أن الباب مفتوح أمام سوق العمل وبخاصة في مجال الدراسات الفندقية بتمويل إيطالي، وتقوم بالتوسع في هذا المجال ليكون هناك أكثر من معهد في جميع محافظات مصر[2].

- **ثالثًا: دور وزارة الهجرة:**

1) توقيع بروتوكول تعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية؛ للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، وتم عقد عدد من الدورات بنجاح في (القاهرة، والجيزة، وأسيوط، وكفر الشيخ)[3].
2) توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة مصر الخير، في نوفمبر 2016 حيث يتضمن تدريب (400 شاب) في الغربية والفيوم وتأهليهم؛ بهدف توعية المجتمع بمخاطر الهجرة غير الشرعية، عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج في مختلف المجالات (صناعية، حرفية، فندقية)[4].

---

(1) مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ورقة بحثية مقدمة في ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، (المغرب: سطات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014).

(2) محمد مصطفى إبراهيم، تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2014).

(3) وزارة الهجرة تطلق أول دورة للتوعية ضد الهجرة غير الشرعية، مقالة منشورة، وزارة الهجرة، 2018/1/28، انظر الموقع الإلكتروني: https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/12

(4) في إطار الحد من الهجرة غير الشرعية: وزارة الهجرة تخرج الدفعة الثانية من برنامج تأهيل الشباب بالتعاون مع وزارة التخطيط ومصر الخير، مقالة منشورة، وزارة الهجرة، 2017/5/30، انظر الموقع الإلكتروني:

3) أطلقت الوزارة حملة قومية تحت شعار (قبل ما تهاجر.. فكر وشاور)، حيث تعتمد على جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى لقاءات التوعية المباشرة وكتيبات التوعية، فضلًا عن سلسلة من الإعلانات التليفزيونية والبرامج الإذاعية، التي تكشف الوجه الخفي لتجار الموت تجار الهجرة غير الشرعية، وعلاقتهم بشبكات الإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح[1].
4) مُبادرة مراكب النجاة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، حيث أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عنها خلال منتدي شباب العالم في ديسمبر 2019، وكلف وزارة الهجرة بالتنسيق مع الجهات المعنية إطلاق مبادرة مراكب النجاة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

- **رابعًا: دور وزارة العدل والضوابط القانونية**

القانون الصادر برقم 64 لسنة 2010 المعني بتجريم ومكافحة الاتجار بالبشر، وهو لا يُقِر بصفة مباشرة على تجريم الهجرة غير الشرعية، ولكن تظهر آثاره القانونية الخاصة بالتجريم والعقوبات الواردة في حالات بصفة غير مباشرة على ضحايا الهجرة غير الشرعية الذين يصبحون ضحايا الاتجار بالبشر، فمن الثابت أن جريمتي الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كلاهما جريمة تحتوي على نقل أفراد من البشر كسبب للربح[2].

أما بخصوص قانون 82 لسنة 2016 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والذي تم الإقرار به في نوفمبر 2015، فهو أحد القوانين المصرية التي راعت الالتزامات التعاقدية المُترتبة على انضمام مصر للاتفاقيات الدولية، وفرض القانون عقوبة السجن وغرامة لا تقل عن 50 ألف جنية ولا تزيد عن 200 ألف جنية، أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد من نفع، أيهما أكبر على كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط في ذلك، كما يعاقب بالسجن كل من هيأ أو أدار مكانًا لإيواء المهاجرين المهربين أو جمعهم أو نقلهم، أو سهل أو قدم لهم أية خدمات مع ثبوت علمه بذلك. كما أقر القانون إنشاء صندوق مُكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين والشهود، وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة وموازنة خاصة ويتبع رئيس مجلس الوزراء، ويتولى

http://www.emigration.gov.eg/ar/news/details/2289

(1) أمل عوض الله، تحت شعار «قبل ما تهاجر..فكر وشاور» حملة قومية للتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة، الأهرام، 2017/5/28، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/News/202278/27/596288/%25

(2) وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق.

تقديم المساعدات المالية للمجني عليهم ممن لحقت بهم أضرار ناجمة عن أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون[1].

- **خامسًا: دور وزارة القوى العاملة**

1) توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية عن طريق وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، والتأكيد على خطورة الوسائل المُتبعة في تلك الهجرة سواء كانت على متن مراكب كبيرة متهالكة أو بالطرق غير الشرعية الأخرى، والتي تنتهي بهم إما بغرقهم في البحر أو حبس من ينجو منهم في حالة وصوله لوجهته.
2) محاولة إيجاد بديل شرعي للشباب المصري كتوفير فرص عمل للخريجين، ووجود مكاتب تشغيل تهدف إلى حصر احتياج المصانع من العمالة، وتبليغ الوزارة بعدد الفرص المتاحة وبدورها تقوم وزارة القوى العاملة بإصدار النشرة القومية للتوظيف، كما تقوم بتوقيع بروتوكولات التعاون الدولي وتوفير فرص عمل شرعية للشباب الراغب في السفر بطرق آمنة وشرعية[2].

- **سادسًا: دور الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية**

يتم التصدي للظاهرة من خلال الإشارة للمخاطر التي قد تلحق بالمُهاجر في نفسه وماله وأهله، بالاستعانة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو المسلم إلى المحافظة على نفسه وماله، كما أصدر الدكتور على جمعة مُفتي الجمهورية السابق فتوى شهيرة بشأن قتلى الهجرة غير الشرعية؛ وذلك باعتبار أن قتلى الهجرة على السواحل الإيطالية من الشباب المصري العاطل عاطلين وليسوا بشهداء؛ لأنهم لم يذهبوا في سبيل الله ولكنهم ذهبوا من أجل أطماع مادية ودنيوية، وألقوا بأنفسهم في التهلكة في نوعٍ من المغامرة، كما حث أجهزة الدولة ورجال الأعمال على القيام بواجباتهم من أجل القضاء على البطالة التي تُهدد استقرار وأمن وسلامة الوطن[3].

---

[1] إصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، 2016/11/7، ع 44، مكرر (أ)، انظر الموقع الإلكتروني:
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/docs/pdf/015266.pdf

[2] محمد مصطفى إبراهيم، مرجع سابق.

[3] نهى يوسف، دار الإفتاء: "الهجرة غير الشرعية لا تجوز شرعًا.. وإذلال للنفس"، بوابة الفجر، 2019/8/25، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.elfagronline.com/3698257

- **سابعًا: دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر**

1) توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة والمجلس القومي للأمومة، وجمعية الهلال الأحمر بالقليوبية لإنشاء دار إيواء ضحايا الاتجار بالبشر[1]، وتم افتتاحها بالفعل في شهر نوفمبر 2020[2]
2) أصدرت أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتمتد لعشر سنوات، بالإضافة لخطة عمل أولى تمتد على عامين (2016 – 2018)، وتم صياغتها على أسس علمية دقيقة[3].
3) إعداد **الدراسة الميدانية الأولى** بشأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية للمحافظات المُصدرة لها[4].
4) إعداد العديد من الحملات الإعلامية بهدف التوعية بالهجرة غير الشرعية ومخاطرها، ومن نتاج تلك الحملات كانت **(حملة فارس)** وهي عبارة عن فيديو غنائي يتناول ما تواجهه أسر وضحايا الهجرة في حالة الهلاك والموت مخاطبةً الشباب، والتأكيد على دورهم في التوعية، وذلك بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتأتي استكمالًا للموجة الأولى من الحملة تحت شعار (لا للهجرة غير الشرعية) والتي شارك فيها حازم إمام[5]. بالإضافة

---

(1) توقيع بروتوكول إنشاء دار إيواء ضحايا الاتجار بالبشر، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، 2018/10/16، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Article/6/توقيع-بروتوكول-إنشاء-دار-إيواء-ضحايا-الاتجار-بالبشر

(2) افتتاح أول دار إيواء لضحايا جريمة الاتجار بالبشر، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، 2020/11/25، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Article/82/إفتتاح-أول-دار-إيواء-لضحايا-جريمة-الاتجار-بالبشر

(3) محمد ربيع الديهي، الهجرة غير الشرعية، مقالة منشورة، مركز شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية، 2019/9/10، انظر الموقع الإلكتروني: http://egycss.com

(4) التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، مارس 2015، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، 2020/11/25، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Article/19/2015-التقرير-السنوي-الأول-للجنة-الوطنية-التنسيقية-لمكافحة-ومنع-الهجرة-غير-الشرعية-مارس

(5) غادة محمد الشريف، «يونيسف مصر» تطلق (فيديو فارس) للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، المصري اليوم، 2018/5/7، انظر الموقع

إلى حملة (Aware Migrant "انقذ حياة")، وقد انضمت اللجنة لحملة (Aware Migrant) التي قامت إيطاليا بإطلاقها، وتُنفذها وزارة الداخلية الإيطالية بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة[1].

5) مشروع إنشاء صندوق مالي مساعد للضحايا وذلك وفقًا للمادة 27 من القانون رقم 2010/64، وهو معنى بتقديم المساعدات المالية للمجنى عليهم وإعادة تأهيلهم نفسيًا وعمليًا، وكذلك إعانة الجمعيات والهيئات الحكومية والغير حكومية العاملة في مجال مكافحة البشر.

6) توقيع بروتوكول تعاون بين صندوق تطوير المناطق العشوائية والتابع لوزارة الإسكان؛ وذلك بهدف وضع إطار استراتيجي للتعاون بين الطرفين، تنفيذًا لرؤية تنموية مشتركة للمناطق العشوائية، من شأنها الحد من جرائم الاتجار بالبشر، والتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ لتفادي ما يترتب عليهما من مخاطر وأضرار اجتماعية واقتصادية وأمنية[2].

4.13 الدور الإعلامي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

إن للإعلام دور حيوي وفعال وهام جدًا في توضيح النماذج الفاشلة للهجرة غير الشرعية، وتوجيه الشباب إلى عدم المخاطرة بحياتهم والهجرة إلى الدول الأوروبية بطرق غير شرعية؛ حيث تقوم بإلقاء الضوء على تلك الظاهرة الممتدة بين ضفتي البحر المتوسط. كما يتضح دور وسائل الإعلام في التوعية عبر وسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة ومنابر الخطابة في المساجد والكنائس؛ للتنبيه بأخطار الهجرة غير الشرعية وتعرض المهاجرين إلى الموت أو السجن من قِبَل الدول المستقبلة لهم. ويبدو ذلك جليًا في الأهمية القصوى لإنتاج أفلام وثائقية ودرامية تُبين أخطار تلك الهجرة غير القانونية، وتخصيص يوم من الأسبوع تبث فيه خطبة الجمعة

الإلكتروني:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1288323

(1) أ ش أ، مصر تنضم لحملة تنفذها إيطاليا للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، صدى البلد، 2017/7/23، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.elbalad.news/2818976

(2) محمد عبدالناصر، بروتوكول "حكومي" للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية بالمناطق العشوائية، مصراوي، 2018/2/4، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2

في جميع أنحاء مصر حول تلك الظاهرة، والتشديد على أنها خطر يُهدد الحياة وضرورة تناول الإعلام المقروء لها وطرق مواجهتها[1].

كما أن محاولة إقناع المهاجر غير الشرعية بعدم اللجوء للهجرة غير الشرعية أمرًا ليس له معنى؛ فهو سيغادر على أي حال من الأحوال، وبالتالي كان من الضروري تنظيم وإعداد وتنفيذ حملات توعية يتم بثها عبر مواقع الصحف الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي. ويتم تسليط الضوء على المخاطر التي يتعرض لها المهاجر غير الشرعي والوضع الذي ينتظره عقب وصوله، ويتم ذلك عن طريق التعاون والتكاتف بين المؤسسات الاجتماعية والإعلامية، الأمر الذي يُثبت بفاعلية أهمية الإعلام الجديد ودوره في معالجة مثل هذه القضايا الشائكة عامة والهجرة غير الشرعية بشكل خاص. وتتضافر الوسائل الإعلامية مع الجهات الأمنية من خلال نشر مواجهات رجال الأمن والشرطة للمهاجرين غير الشرعيين والقبض عليهم واحتجازهم أو ترحيلهم، استنادًا على أرقام وإحصائيات حقيقية بتغطية إخبارية لتلك الوقائع.

5.13 التقدير الدولي للدور المصري في مكافحة الهجرة غير الشرعية

شكل (2) يوضح التقدير الدولي للدور المصري في مكافحة الهجرة غير الشرعية
المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بإنفوجراف المركز الإعلامي بمجلس الوزراء[2]

[1] محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع 48-49، 2009، ص 119.

[2] محمد عبد العاطي، مصر تصبح نموذجًا دوليًا ناجحًا في محاربة الهجرة غير الشرعية ودعم اللاجئين (انفوجراف)، المصري اليوم، 2021/5/4، انظر الموقع الإلكتروني:

14 نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الإعلامي علي عدد من الصحف وهم (أخبار اليوم – اليوم السابع – الوفد) وتمثلت عينة الدراسة التحليلية في المدة الزمنية من 1 يناير 2015 إلى 1 يناير 2017، لكونها أكثر فترة زمنية شهدت عمليات الهجرة غير الشرعية، واعتمدت هذه الدراسة علي أداة تحليل الخطاب، **وقد توصلت هذه الدراسة إلى:**

1.14 نتائج الدراسة التحليلية

1. حجم الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية:

جدول (2) يوضح حجم اهتمام صحف الدراسة بقضية الهجرة غير الشرعية

اسم الصحيفة	المواد الصحفية المنشورة	
	العدد	%
بوابة أخبار اليوم	286	18%
الوفد	190	12%
اليوم السابع	1136	70%
الإجمالي	1612	100%

تُشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

بلغ حجم اهتمام القضية بصفحات صحف الدراسة الثلاث الإلكترونية (**1612**) مادة خبرية، وتبين أن صحيفة اليوم السابع كانت **الأكثر اهتمامًا** بنشر الأخبار الخاصة بقضية الهجرة غير الشرعية، حيث حظيت على (**1136**) خبر من إجمالي الأخبار المنشورة بصفحات الصحيفة الإلكترونية محل التحليل، فيما حظيت بوابة أخبار اليوم على (**286**) خبر، وحظيت الوفد على (**190**) خبر من إجمالي الأخبار المنشورة، ولعل هذا التفاوت يرجع لطبيعة وأهداف كل صحيفة والتي تختلف من حيث درجة اهتمامها أو تركيزها على قضايا معينة عن أخرى. ويرجع اهتمام الصحف بنشر أخبار تلك القضية بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت، وما ترتب عليها من ضيق معيشة وانتشار الفقر والبطالة، فضلًا عن غياب العدالة الاجتماعية وانتشار التفكك الاجتماعي والفساد.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2304343

2. أسلوب عرض القضية:

جدول (3) يوضح أسلوب عرض القضية

الصحيفة	أسلوب عرض القضية
بوابة أخبار اليوم والوفد	جاء في مقدمة الأساليب: أسلوب عرض الأحداث فقط، يليه أسلوب معالجة القضايا وتقديم الحلول لها، وفي المرتبة الأخيرة أسلوب تفسير وتحليل الأحداث.
اليوم السابع	جاء في مقدمة الأساليب: أسلوب عرض الأحداث فقط، يليه أسلوب تفسير وتحليل الأحداث، وفي المرتبة الأخيرة أسلوب معالجة القضايا وتقديم الحلول لها.

تُشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

تشابهت الصحف باختلاف أنماطها في تركيز اعتمادها على أسلوب عرض الأحداث والذي جاء في المرتبة الأولى بجميعها، في حين اعتمدت صحيفة (بوابة أخبار اليوم، والوفد) على أسلوب معالجة القضايا وتقديم الحلول لها، بينما جاء في صحيفة (اليوم السابع) في المرتبة الثانية، أما أسلوب تفسير وتحليل الأحداث فقد حاز على المرتبة الثانية في صحيفة (اليوم السابع)، في حين جاء في المرتبة الثالثة بصحيفة (بوابة أخبار اليوم، والوفد).

وقد احتلت صحيفة (اليوم السابع) **المرتبة الأولى** في أسلوب عرض القضية والتي اعتمدت عليه خلال معالجتها لقضية الهجرة غير الشرعية، تليها في **المرتبة الثانية** صحيفة (بوابة أخبار اليوم)، ثم صحيفة (الوفد) في **المرتبة الثالثة**.

3. أهداف المادة الصحفية:

جدول (4) يوضح أهداف المادة الصحفية

الصحيفة	أهداف المادة الصحفية
بوابة أخبار اليوم والوفد واليوم السابع	جاء الهدف الإخباري في المرتبة الأولى، ثم التوجيهي، يليه التفسيري، وفي المرتبة الأخيرة جاء الهدف التحليلي.

تُشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

تنوعت أهداف المادة الصحفية الخاصة بالقضية والمنشورة على صفحات الصحيفة، وعلى الرغم من اختلاف أنماط ملكية الصحف إلا أن ترتيب تلك المصادر جاء مشابهًا، حيث جاء في مقدمتها الهدف الإخباري، حيث احتلت الغالبية العظمى من المواد المنشورة اعتمادًا على أسلوب السرد والذي يتميز بقدرٍ من الحيادية والموضوعية، ويرجع ذلك لطبيعة المهنة الصحفية والتي تقوم في الأساس على جمع الأخبار وتقديمها للجمهور، وفي غالب الأمر تتعلق تلك الأخبار

بالأحداث المُستجدة على الساحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والكشف عن حقائق، ويرجع ذلك لطبيعة القضية والتي تُستجد بها الأحداث من فترة لأخرى، وخاصة أنها واحدة من القضايا الشائكة ليس فقط على المستوى الإقليمي أو المحلي، بل على المستوى الدولي أيضًا وتُستجد بها الأحداث والحقائق الجديدة على فترات متتالية. هذا بالإضافة إلى اقتراح حلول، ثم الهدف التوجيهي والهدف التفسيري، في حين جاء الهدف التحليلي بنسبة في المرتبة الأخيرة، وهنا يتبين لنا عدم الاهتمام الكافي بتقديم معالجات ذات طابع تفسيري وتحليلي واستقصائي؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب موضوعية وذاتية فالأخبار أو التقارير التي يتم تقديمها توفر بيانات حول الحدث الراهن وفي غالب الوقت لا تتطرق للحديث كثيرًا عن سياق ذلك الحدث وجذوره.

وقد احتلت صحيفة (اليوم السابع) **المرتبة الأولى** في كثافة تناول أهداف المعالجة لقضية الهجرة غير الشرعية والتي اعتمدت عليها خلال معالجتها لقضية الهجرة غير الشرعية، تليها في **المرتبة الثانية** صحيفة (بوابة أخبار اليوم)، ثم صحيفة (الوفد) في **المرتبة الثالثة**.

2.14 نتائج المقابلة غير المقننة

1) **فيما يخص أسباب زيادة الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2015- 2016)**، فلقد تكاثرت الهجرة لعدة أسباب تتمثل في أسباب خاصة بـ (دول المقصد، ودول المنشأ، والنظام العالمي)، و**بالنسبة لدول المنشأ:** تتكاثر لنتيجة من الأسباب المتمثلة في: أسباب اجتماعية: (وجود أقارب قاموا بالهجرة بنفس الوسيلة، فقد اعتادوا على تكرار نفس النهج المتبع للأسر ببعض من القرى، والبطالة، وفقدان الأمل، إلى جانب مشكلة الزيادة السكانية التي تزداد بشكل مبالغ فيه)، وأسباب اقتصادية: (ويُعتبر هو السبب أو الدافع الطاغي والذي يتمثل في البحث عن المكسب المادي السريع، والرغبة في العمل في الدول الأوروبية والأجنبية، وزيادة الدخل السريع)، وأسباب أمنية وسياسية: (الأوضاع السياسية في مصر حيث أنه قبل عام 2013 كانت الدولة تعيش حالة من سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي تسبب فيه وجود الإخوان في الحكم، وبعد رحيلهم وبروز الاضطرابات الأمنية في بعض الدول المجاورة لمصر، بالإضافة لعدم القدرة على التعايش المجتمعي داخل الدولة وأسباب دينية: (الاضطهاد الديني).

بالنسبة لدول المقصد: (نتيجة لشبكات الهجرة، ووجود خلفية كافية لديه عن الإمكانيات الموجودة بالبلد عند وصوله). و**النظام الدولي نفسه:** (أي ما يُسهل بين عوامل الطرد والجذب، والتيسيرات الموجودة أو القيود، أو العوامل الجغرافية نفسها).

2) **فيما يخص تعاون الدولة المصرية مع المنظمات الإقليمية والدولية والأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،** فلقد اتفقت معظم الآراء في أن الدولة المصرية قد بينت استعدادها الكامل في التعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مُشيدين بذلك الدور الفعال والممتاز الذي تبذله مصر في تعاونها مع كافة المنظمات الدولية والإقليمية، فيما يتعلق بتمويل مشاريع لخلق فرص عمل والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، إلى جانب استدعائها لعدد من القوانين التي تحاسب القائمين على التربح من هذه الظاهرة، وأنها لا تُمانه في إقرار أي تنسيقات أمنية إقليمية أو دولية من شأنه الحد من تلك الظاهرة. ويتمثل تعاون الحكومة المصرية بالطرق الجادة في مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين من خلال تبادل المعلومات والمساعدات لإنهاء تلك الأزمة ومعالجتها بالشكل الأمثل. بالإضافة لقيام العديد من المؤسسات المصرية بتوقيع اتفاقيات تعاون مع نظيراتها الأجنبية في الخارج وعلى سبيل المثال لا الحصر وقعت وزارة الداخلية المصرية بروتوكولاً مشتركًا مع نظيرتها الإيطالية، فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى إشادة المجتمع الدولي باستراتيجية مصر في مكافحة الهجرة غير الشرعية التي أطلقتها مؤخرًا.

3) **فيما يخص تقييم الطريقة التي يتبعها الإعلام بشكل عام والصحف الإلكترونية بشكل خاص في تناول قضايا عمالة الشباب (الهجرة غير الشرعية، والبطالة)، ومدى مساهمتها في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية،** فقد انقسمت الآراء لعدة أقسام فمنهم من يرى أن دور الإعلام كان **جيدًا** وقد تناول الأزمة بشكل جيد وعرض متناغم للأحداث والمتابعة واللقاءات مع المسئولين والخبراء، ووجود عدد من الصحف المصرية التي ناقشت الأمر وخطورته وحذرت مراراً من تبعات الهجرة غير شرعية وبالتالي فكان دورها جيد في التوعية، ووجود زخم كبير في التحدث عن الهجرة غير الشرعية، وتناول المنصات الصحيفة لذلك الموضوع بشكلٍ كبير، وبالنسبة لدور الصحف فلا يُمكن أن نجلدها أو نضعها في خانة المتهم الأول والمسئول، ففي النهاية هي ذات وظيفة إخبارية. كما يرى البعض أنها تبذل جهودًا كبيرة لكنها موسمية ترتبط بوقوع حادث غرق مركب أو اكتشاف شبكة للتهريب. ومن يرى أن دورها كان **محايدًا** ليس بالجيد أو الضعيف. ومن يرى أن الدور الخاص بالإعلام **كان ضعيفًا وغير فعال** بالشكل الذي كان يجب أن يكون عليه، وأنه عرض شو إعلامي فقط حيث يُبرز النتائج السلبية ولا يتعرض للأسباب الجوهرية، هو ما يجعل الإعلام بعيدًا عن

واقع الشارع في كثير من الأحيان، على الرغم من أن الحكومة لا تدخر جهدًا للقضاء على الهجرة الغير شرعية بالتنسيق مع المسئولين والمعنيين والمنظمات، ولم تقدم الصحف الإلكترونية الدور المنوط به في التوعية؛

3.14 الربط بين نتائج الدراسة التحليلية والمقابلة غير المقننة

- توصلت الدراسة التحليلية إلى أن أهم الأسباب وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل في أسباب (اجتماعية، وسياسية، وأمنية وحكومية)، وهذا ما توصلت له أيضًا المقابلة غير المقننة شاملًا الأسباب الموجودة داخل كل عامل من العوامل السابقة ولكن تناولها بالدراسة التحليلية بشكل أوسع وأعمل، وبذلك تكون اتفقت نتائج الدراسة التحليلية مع نتائج المقابلة غير المقننة، ولكنهما يختلفان في المحور الاضطهاد الديني الذي تناولته المقابلة كأحد أسباب الهجرة، ولم تطرق إليه الدراسة التحليلية. وترى الباحثة بوجه عام أن الدراستين قد اتفقتا في تناولهما لكافة أسباب الظاهرة سواء بالإشارة إليها أو التطرق في الحديث عنها.
- توصلت الدراسة التحليلية إلى الدور المثمر الذي قامت به مصر في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ولعل من أبرز تلك الجهود هو إصدار قانون الهجرة غير الشرعية 2016، وإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، إلى جانب العديد من المشروعات الوطنية التي من شأنها العمل على توفير فرص عمل على رأسها (غيط العنب، والعاصمة الإدارية، وغيرها)، وبذلك تكون اتفقت نتائج الدراسة التحليلية مع نتائج المقابلة غير المقننة في الرأي الأول الذي يرى نجاح الحكومة المصرية في القضاء على الهجرة غير الشرعية من خلال (5 محاور)، ولكنها تختلف مع الرأي الثالث الذي يرى بأن تلك الجهود ليست جذرية والدليل على ذلك هو أن حادث غرق مركب رشيد في سبتمبر 2016 كان آخر كوارث الهجرة غير الشرعية بمصر عقب إصدار القانون وهو ما يؤكد على نجاح تلك الجهود بشكلٍ كبير.
- توصلت الدراسة التحليلية إلى نجاح مصر في تعاونها مع المنظمات الإقليمية والدولية والأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون مع الدول الأوروبية وخاصة تلك المستقبلة للمهاجرين، فضلًا عن إقامة المؤتمرات مع الدول ذات صلة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتنسيق الجهود لإقامة مشروعات مشتركة من شأنها توفير فرص عمل للشباب،

وبذلك تكون اتفقت نتائج الدراسة التحليلية مع نتائج المقابلة غير المقننة حيث أشادت الغالبية العظمى من الآراء بالدور الفعال والممتاز الذي تبذله الحكومة المصرية في تعاونها مع مختلف المنظمات فيما يتعلق بتمويل مشاريع لخلق فرص عمل، أو التنسيقات الأمنية والدولية ومكافحة المهاجرين، وتوقيت اتفاقيات التعاون.

- توصلت الدراسة التحليلية إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام بكافة أشكالها في تقديم معلومات حول الهجرة (سواء كانت بشكل إيجابي أو سلبي)، أما في أهداف تناولها للمادة الصحفية المنشورة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية فجاءت إخبارية في المرتبة الأولى اعتمادًا على أسلوب السرد، بسبب طبيعة تلك القضية والتي تستجد بها الأحداث من فترة لأخرى، وبذلك تكون اتفقت نتائج الدراسة التحليلية مع الرأي الثالث (والغالب) في نتائج المقابلة غير المقننة والخاص بتقييم طريقة اتباع الإعلام والصحف الإلكترونية تناول ظاهرة قضية الهجرة غير الشرعية ومساهمتها في الحد منها؛ حيث يرى أصحاب ذلك الرأي أن دوره كان غير فعال بالشكل الذي كان يجب أن يكون عليه، وأن الصحف الإلكترونية تهيج في تناولها للظاهرة كلما وقعت حادثة مرتبطة بها لمدة يومين أو ثلاث، ثم تهدأ حدة النقاش أو تختفي.
- توصلت الدراسة التحليلية في آليات الدولة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وبالأخص الدور الإعلامي فيها والذى تجلى في إذاعة برنامج (الشباب والمجهول) على شبكة الشباب والرياضة، والمسلسل الإذاعي الاجتماعي مع اتحاد الإذاعة بعنوان (أنقذني شكرًا) والذي يُعاج المشكلة ويوضح مخاطرها وتسليط الضوء على البدائل المتاحة ، وفيلم درامي عن الهجرة غير الشرعية (بعنوان البر التاني)، وبذلك تكون اتفقت نتائج الدراسة التحليلية مع نتائج المقابلة غير المقننة فيما يخص الرأي الأول لتقييم الدور الإعلامي في تناول القضية، والذي يرى أن الإعلام كان له دور جيد وقد تناول الأزمة بشكل جيد وعرض متناغم للأحداث. كما أنها تختلف في نفس الوقت مع الرأي الثالث في ذلك المحور والذي يرى أن دور الإعلام كان ضعيفًا ولم يتطرق إليها بشكلٍ كافٍ والدليل ما قدمه الإعلام من أعمال تم ذكرها، ولكنها بشكل عام كان يُمكن تناولها بشكل أشمل وأعمق وعلى نطاق واسع.

15 النتائج العامة للدراسة

1) احتلت صحيفة (اليوم السابع) المرتبة الأولى بين صحف الدراسة من حيث اهتمامها بالمعالجة الصحفية لأخبار قضية الهجرة غير الشرعية، ويرجع السبب في ذلك لرغبة الصحف الخاصة في تقديم مناطق وأبعاد

جديدة ومتميزة في تناولها للقضية لتُقدم خدمات صحفية أكثر تنوعًا وثراءً تُساهم في دعم تواجدها في سوق الصحف الإلكترونية التنافسية وإقبال الجمهور والقراء على متابعتها وزيادة معدلاتها.

2) جاءت كثافة معالجة الصحف الخاصة لقضية الهجرة غير الشرعية لتحتل المرتبة الأولى بين صحف الدراسة، تلتها الصحف القومية في المرتبة الثانية، ثم الصحف الحزبية في المرتبة الثالثة، مما يدل على أن معالجة الصحف الخاصة والقومية للقضايا الاجتماعية الشائكة بعمق وحس صحفي أكثر من معالجة الصحف الحزبية لذلك النوع من القضايا.

3) من أبرز أسباب الهجرة غير الشرعية (البطالة وقلة فرص العمل والزيادة السكانية والفقر والمحسوبية والفساد وغياب الوعي والعدالة الاجتماعية، وضعف الأجور، وارتفاع مستوى المعيشة، وتأخر صدور قانون الهجرة غير الشرعية، وغياب الرؤية الحكومية، وصعوبة إجراءات الهجرة الشرعية، والصراعات الدولية والحروب والمجاعات، والمخدرات والإرهاب).

4) تنوع القوى العاملة البارزة في القضية والتي جاء في مقدمتها رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وهو ما يؤكد حرص الصحف على إبراز دور الرئيس ووزرائه في اهتمامه بمعالجة تلك القضية، والسعي لبذل المزيد من الجهد والتعاون في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار.

5) أساليب الهجرة غير الشرعية تتم عن طريق التسلل عبر الحدود البحرية والذي احتل المرتبة الأولى ضمن الأساليب المتبعة في الهجرة إلى جانب الأساليب البرية والجوية والمخلة بتعاليم القانون والأمن.

6) من أهم النتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعية (التعرض لأخطار الموت والغرق أو الخطف أو القتل أو الاتجار بالبشر، الإصابة بالأمراض الخطيرة، التعرض للأسر على يد قوات الامن والشرطة والترحيل، والمصير المجهول، وصعوبة الاستقرار العائلي، والتعرض للنصب والنهب والسرقة، والتجنيد ضمن الجماعات الإرهابية والتكفيرية).

7) تتمثل المحافظات المُصدرة للهجرة غير الشرعية في مصر في (الوجه القبلي: أسيوط، والفيوم، والأقصر، والمنيا، وسوهاج، وبني سويف، والوجه البحري: الشرقية، والدقهلية، والمنوفية، والقليوبية، والغربية، والبحيرة، وكفر الشيخ، ودمياط، والإسكندرية)، إلى جانب الدول المستقبلة والمتمثلة في (تركيا، إيطاليا، اليونان، إسرائيل).

8) مجمل الحلول والمقترحات لمكافحة الهجرة غير الشرعية تمثل معظمها في (توفير فرص العمل، وقيام الوسائل الإعلامية بدورها في التوعية،

والقضاء على عصابات المهربين، ووضع القوانين، وتعزيز القيم لدى الشباب، والتعاون المثمر بين دول الاستقبال والتصدير والعبور وغيرها). كما أن هناك عدد من المقترحات قد تم تحويله لآلية حقيقية على يد الحكومة المصرية والجهات المختص؛ حيث أن تلك المقترحات قد جاءت في الفترة ما قبل حوادث الغرق وما بعدها، وينبغي التوضيح أن هناك عدد منها يصعب تطبيقه على أرض الواقع (على الأقل في الفترة الراهنة).

9) تنوعت الجهود والآليات التي تبذلها الحكومة في مكافحتها للهجرة غير الشرعية ما بين (سن القوانين والتشريعات، وإلقاء القبض على السماسرة ومافيا الهجرة غير الشرعية، وإحباط محاولات الهجرة، وتأمين الحدود، وإقامة الحملات التوعوية والندوات والقاءات وورش العمل، والتنسيق والتعاون مع الدول الأخرى، وتوفير فرص عمل)، كما أكدت على الدور الحيوي الذي تلعبه وسائل الإعلام.

10) التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه وسائل الإعلام بجميع فئاتها، من دور في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتداعياتها أو تقديمها لحلول مقترحة، أو تناول دورها السلبي في تحسين صورة الغرب بشكل مبالغ فيه في بعض الأحيان مما يدفع الشباب للتفكير بالهجرة، إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعي والتي تُعتبر مصدرًا هامًا في استقاء المعلومات حول الهجرة وهو ما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة والإعلام الجديد.

11) اعتمدت صحف الدراسة في معالجتها لقضية الهجرة غير الشرعية على التنوع في استخدام مختلف الفنون التحريرية ما بين (الخبر، الحديث، التحقيق، التقرير، المقال) حيث احتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى بين الفنون التحريرية، إلى جانب اعتمادها على مجموعة من المصادر الصحفية والتي جاء في مقدمتها المحرر، بالإضافة لمصادر أخرى تتمثل في المراسل ووكالات الأنباء وبرامج التليفزيون وشبكات المعلومات الدولية، والصحف والمجلات العربية، أما عن مصادر الإدلاء بالمعلومات فقد تصدر المصدر الأمني باقي المصادر (التنفيذية والتشريعية والشهود العيان).

12) تشابهت الصحف في معالجتها للقضية في أن أهداف المادة المنشورة جاء في مقدمتها الهدف الإخباري ثم التوجيهي، هذا بخلاف أساليب عرض قضية الهجرة غير الشرعية بالصحف والتي جاء على رأسها أسلوب عرض الأحداث فقط.

13) اهتمت الصحف بتناول قضية الهجرة غير الشرعية ممن خلال مجموعة من الأطر في مقدمتها الإطار السياسي ثم القانوني

والاقتصادي والأمني والاجتماعي، إلى جانب إطار الاهتمامات الإنسانية والتعليمي، حيث استخدمت كل صحيفة كل إطار من تلك الأطر بما يتناسب مع طبيعة الدافع الذي تقوم بمناقشته.

16 التوصيات

1) ضرورة إيجاد كوادر إعلامية بإمكانهم التعامل الأمني مع قضية الهجرة غير الشرعية؛ حيث أنها تتعلق بالأمن القومي والعربي والدولي، وذلك عن طريق تدريبهم في مجال التوعية بمخاطر هذه القضية وتأثيرها على مصر بشكل خاص وعلى العالم بشكل عام، وقواعد التعامل معها وخاصة في ظل الإعلام الجديد.
2) العمل على تحليل وتفسير كافة الأخبار المتعلقة بالهجرة وتناول كافة جوانبها، إضافة إلى التعليق عليها؛ حتى يستطيع القارئ الإلمام بكافة جوانب الموضوع وفهم تفاصيل الأحداث ومجرياتها.
3) ضرورة الابتعاد عن التهويل والإثارة في عرض الأحداث المتعلقة بقضية الهجرة غير الشرعية، وضرورة تبني سياسة الموضوعية والحيادية؛ لأن الاستمرارية في نشر صور الضحايا والانتهاكات من باب الإثارة يفتح المنافذ للدول الكبرى في التدخل في الشئون الداخلية للبلاد بحجة الحماية وبناء الديمقراطية.
4) ضرورة وضع الضوابط والقيود الرقابية على كافة مواقع التواصل الاجتماعي والتي قد تتسبب في دفع الشباب على الإقدام على الهجرة غير الشرعية، إلى جانب التنبيه في الوسائل الإعلامية بشتى أنواعها على خطورة تلك المواقع على ثقافة الشباب وفكره.
5) ضرورة التعاون الدولي والعربي في توطيد جهودهم وأهدافهم حول قضية الهجرة غير الشرعية، والعمل على التصدي لها وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة الخاصة بحماية المواطنين وتوفير فرص عمل أو فرص سفر شرعية لهم.

المراجع والمصادر:

(1) عائشة محمد عبد القادر علي، أطر المعالجة الإخبارية لقضية الهجرة غير الشرعية في الفضائيات الإخبارية، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، (جامعية المنيا: كلية التربية النوعية)، مج 7، ع 37، نوفمبر 2021.

(2) Yang, Jin. "Framing Immigration and Illegal Immigration in the 2016 Presidential Campaigns: Comparing Donald Trump and Bernie Sander's Position1, Athens Journal of Mass Media and Communications-Vol 7, Issue 1, January 2021.

(3) بشرى داود سبع السنجري، علاقة القنوات التليفزيونية الفضائية العراقية بتنمية ثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (جامعة بغداد: كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتليفزيونية)، مج 3، ع 38، 2020.

(4) Herbert, Matthew, and Amine Ghoulidi. "Social media bridges North Africa's divides to facilitate migration, report, retrieved June 1 (2019): 2019, from ISS Today:

(5) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة الهجرة غير النظامية بالمنطقة، التقديرات، مقالة منشورة، انظر الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4653

(6) صلاح غازي حاجي، المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الاتصال، 2018).

(7) Maria, Anna , et all, media exposure: evidence on individual attitudes, IZA Journal of Development and Migration, 2017.

(8) سمر عز الدين جلال، أطر معالجة الصحف المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية بعد أحداث ثورة 25 يناير، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ع 2، يوليو 2017.

(9) Berry, Mike, et all, Press Coverage of the Refugee an Migrant Crisis in the EU: a Content Analysis of Five European Countries. Report Prepared for the UNHCR December 2016.

(10) وليد عبد الفتاح النجار، معالجة الصحف المصرية الإلكترونية لقضايا الهجرة غير الشرعية واتجاهات الشباب المصري نحوها، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، مج 15، ع 3، صيف 2016.

(11) محمد أحمد عبد الله، معالجة الصحافة المصرية للأحداث الطائفية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2009)، ص 10.

(12) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى اوروبا "أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، مجلة السياسة الدولية (مركز الاهرام)، ع 178، يناير 2010.

(13) خالد عبد الحميد كامل، الأطر الخبرية للإعلام الأمني في الصحافة المصرية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو القضايا القومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أسيوط: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2012)، ص 95.

(14) فرج الكامل، بحوث الإعلام والرأي العام"تصميمها وإجراؤها وتحليلها، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001)، ص123.

(15) https://akhbarelyom.com/

(16) https://alwafd.news/

(17) https://www.youm7.com/

(18) هشام عطية عبد المقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي، ط1، (القاهرة: دار العالم العربية، 2012)، ص 17.

(19) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، 2004).

(20) الخبراء المحكمون للاستمارة:

1. أ.د/ آمال سعد المتولي، أستاذ متفرغ، قسم الإعلام التربوي، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.
2. أ.د/ علياء عبد الفتاح رمضان، أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام بكلية التربية النوعية، جامعة طنطا، ومدير المركز الإعلامي بالجامعة سابقًا، ومدير وحدة التأهيل لسوق العمل بجامعة طنطا.
3. أ.د/ عبد النبي عبد الله الطيب، أستاذ الصحافة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
4. أ.م.د/ عبد الكريم الزياني، أستاذ الصحافة والإعلام المشارك، الجامعة الأهلية بالبحرين.
5. أ.م.د/ عبد الله محمد أطبيقة، أستاذ الإعلام المساعد، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة سرت بليبيا، ومعاون عميد كلية الإعلام بأكاديمية البورك للعلوم بالدنمارك
6. أ.م.د/ كريمة كمال توفيق، أستاذ الصحافة المساعد، كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة جنوب الوادي، ومدير مركز بحوث الرأي العام بالكلية.
7. د. أميرة سيد أحمد، مدرس الصحافة بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة دمياط.
8. د. إسراء صابر عبد الرحمن، مدرس الصحافة والإعلام، كلية الآداب، جامعة سوهاج.
9. د شريهان محمود كشك، مدرس الصحافة، كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة جنوب الوادي.

10. د محمد مهنى البحراوي، مدرس الصحافة والنشر، كلية الإعلام، جامعة الأزهر.
11. د. محمود فوزي أحمد، مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
12. د مها مصطفي بخيت، مدرس الصحافة، كلية الإعلام، جامعة سيناء.
13. د. نسمة إمام سليمان، مدرس الإذاعة والتليفزيون، المعهد العالي للدراسات الأدبية بالكينج مريوط.
14. د. سعيد عبد المنعم الدسوقي، مدرس العلاقات العامة والإعلان المساعد، المعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال، جامعة 6 أكتوبر.
15. د. محمد صادق اسماعيل، دكتوراه العلوم السياسية، ومدير المركز العربي للدراسات السياسية.

(21) السادة الخبراء والمسئولون الذين تم معهم إجراء المقابلة:

1. السفيرة نائلة جبر محمد، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
2. السفير محمد محمود العشماوي، سفير سابق ، وزميل كلية الدفاع الوطني.
3. د. أيمن جعفر زهري، كاتب وأكاديمي مصري متخصص في الدراسات السكانية ودراسات الهجرة.
4. أ.د خالد السيد حسن، خبير ديموجرافي ومحلل اقتصادي وإحصائي، وأستاذ زائر بالمركز الديموجرافي بالقاهرة، ونائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، ومستشار لدي العديد من الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية.
5. م.م محمد فوزي حجاج، مدرس مساعد بمعهد إسكندرية العالي للإعلام.
6. أ. سمير أحمد أبو ريا، رئيس الإدارة المركزة للمعلومات والتوثيق، بالمجلس القومي للطفولة والأمومة.
7. د. سمير رؤوف جبره، خبير أسواق المال بالبورصة المصرية، وخبير اقتصادي، وخبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
8. د. فاروق هاشم، مستشار رئيس تحرير الأهرام.
9. د. محمد ربيع الديهي، باحث في العلاقات الدولية، ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط بمركز شخصية مصر، وعضو باللجنة السياسية بحزب حماة وطن.
10. م. محمد رزق محمد نسيم، معيد بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمياط، وباحث ماجستير بنفس الجامعة.

11. د. محمد صادق اسماعيل، دكتوراه العلوم السياسية، ومدير المركز العربي للدراسات السياسية.
12. أبو الحجاج عطيتو مكي، نائب رئيس مجلس إدارة جريدة صدى مصر.
13. أحمد منصور المنصوري، صحفي بجريدة أخبار اليوم.
14. إبراهيم سيد مصطفى، صحفي بجريدة الأخبار، ونائب رئيس القسم الدبلوماسي بالجريدة.
15. عبد المجيد عبد العاطي حسن، رئيس قسم التقارير بجريدة الفجر المصرية.
16. محمد رضا أبو ليلة، صحفي استقصائي بصحيفة اليوم السابع.
17. محمد إبراهيم العالم، صحفي مختص بالشئون الأمريكية، بصحيفة ومركز بحثي فيرجينيا ليدرز، وجريدة نيويورك تايمز.
18. محمد صلاح الدين محمود, صحفي حر.
19. محمود أيمن محمود النحاس، مقدم برامج بقناة الحدث اليوم، ونائب أول لجنة شباب الوفد بالغربية، ومرشح لعضوية المجلس المحلي.

(22) عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، (الجزائر: الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1984).

(23) محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، (الجزائر: ع 43، 2009).

(24) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا- أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، ع 178، يناير، (القاهرة: مركز الأهرام، 2010).

(25) عمرو محمد جاد إبراهيم جاد، أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011).

(26) A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages, International Organization for Migration , 2010.

(27) أيمن زهري، أثر الثورات العربية على العمالة المصرية بالخارج، (الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، سلسلة أوراق بحثية 2، أكتوبر 2011).

(28) المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة، الهجرة المصرية المعاصرة، بحث منشور، 2003.
(29) مظهر سيد بسيوني، الإعلام وهجرة الشباب ومستقبل التنمية في مصر، ط1 (القاهرة: دار المعارف، 2019).
(30) Hend Hafez, Ayman Ghaly, The Effect of the Arab Spring on Migration Flows in Egypt, the American university in Cairo papers , 2012.
(31) حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، (القاهرة: المركز الإعلامي الأمني بوزارة الداخلية، 2008).
(32) Klau, A., Impact of Economic Crisis on Trade, Foreign Investment, and Employment in Egypt, Geneva, International Labour Organization (ILO) 2010.
(33) Talani, L. S, From Egypt to Europe: Globalization and Migration across the Mediterranean. London: Tauris Academic Studies, 2010.
(34) Tapinos, G. P., Globalization, Regional Integration, International Migration, International Social Science Journal, Vol. 52, 2000.
(35) وزارة القوى العاملة والهجرة، اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، (القاهرة: وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة الدولية للهجرة والتعاون الإيطالي، 2006).
(36) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية (المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية)، مجلة هرمس، (مركز جامعة القاهرة للغات والترجمة)، م2، ع2، 2013.
(37) هبه إبراهيم الشويخ، هجرة الشباب غير المشروعة ومصاحبتها الاجتماعية "دراسة اجتماعية ميدانية على الشباب"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنوفية: كلية الآداب، 2012).
(38) Darwish, S.N.A., the European Union's Immigration Policy Towards South Mediterranean: Evaluation and Assessment, MS Thesis, Euro- Mediterranean Studies,

Cairo, University Cairo-Faculty of Economics & Political Science, 2009.

(39) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, Egyptian Society for Migration Studies, Working Papers Series No. 2011-01, Cairo, 2011.

(40) رباب أسامة شاهين، أثر تعرض الشباب المصري لشبكات التواصل الاجتماعي على اتجاهاتهم نحو القضايا القومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2020).

(41) عز الدين مختار فكرون وعلي مفتاح الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، (ليبيا: جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، قسم العلوم السياسية) م6، ع 1، يونيو 2017.

(42) وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر نحو آليات للحد من الظاهرة، ورقة سياسات، تصدرها "وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان" التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فبراير 2017.

(43) مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام،) ع 165، يوليو 2006.

(44) سامر يونس، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، (بيروت: دار العالم الإسلامي، 2012).

(45) حمد بن عارف أرحيل الكفارنة، تقويم استراتيجي لخطط مواجهة الهجرة غير المشروعة من دول القرن الإفريقي إلى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية، 2012).

(46) http://www.masress.com/akhersaa/10952

(47) مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ورقة بحثية مقدمة في ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، (المغرب: سطات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014).

(48) محمد مصطفى إبراهيم، تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2014).

(49) وزارة الهجرة تطلق أول دورة للتوعية ضد الهجرة غير الشرعية، مقالة منشورة، وزارة الهجرة، 2018/1/28، انظر الموقع الإلكتروني:

https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/12

(50) في إطار الحد من الهجرة غير الشرعية: وزارة الهجرة تخرج الدفعة الثانية من برنامج تأهيل الشباب بالتعاون مع وزارة التخطيط ومصر الخير، مقالة منشورة، وزارة الهجرة، 2017/5/30، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.emigration.gov.eg/ar/news/details/2289

(51) أمل عوض الله، تحت شعار «قبل ما تهاجر..فكر وشاور» حملة قومية للتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة، الأهرام، 2017/5/28، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/News/202278/27/596288/%25

(52) إصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، 2016/11/7، ع 44، مكرر (أ)، انظر الموقع الإلكتروني:
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/docs/pdf/015266.pdf

(53) نهى يوسف، دار الإفتاء: "الهجرة غير الشرعية لا تجوز شرعًا.. وإذلال للنفس"، بوابة الفجر، 2019/8/25، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.elfagronline.com/3698257

(54) توقيع بروتوكول إنشاء دار إيواء ضحايا الاتجار بالبشر، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، 2018/10/16، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Article/6/توقيع-بروتوكول-إنشاء-دار-إيواء-ضحايا-الاتجار-بالبشر

(55) افتتاح أول دار إيواء لضحايا جريمة الاتجار بالبشر، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، 2020/11/25، انظر الموقع الإلكتروني:

https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Article/82-/إفتتاح-أول-دار-إيواء-لضحايا-جريمة-الاتجار-بالبشر

(56) محمد ربيع الديهي، الهجرة غير الشرعية، مقالة منشورة، مركز شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية، 2019/9/10، انظر الموقع الإلكتروني: /http://egycss.com

(57) التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، مارس 2015، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، 2020/11/25، انظر الموقع الإلكتروني:

https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Article/19/2015-التقرير-السنوي-الأول-للجنة-الوطنية-التنسيقية-لمكافحة-ومنع-الهجرة-غير-الشرعية-مارس

(58) غادة محمد الشريف، «يونيسف مصر» تطلق (فيديو فارس) للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، المصري اليوم، 2018/5/7، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1288323

(59) أ ش أ، مصر تنضم لحملة تنفذها إيطاليا للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، صدى البلد، 2017/7/23، انظر الموقع الإلكتروني:https://www.elbalad.news/2818976

(60) محمد عبدالناصر، بروتوكول "حكومي" للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية بالمناطق العشوائية، مصراوي، 2018/2/4، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2

(61) محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع 48-49، 2009.

(62) محمد عبد العاطي، مصر تصبح نموذجًا دوليًا ناجحًا في محاربة الهجرة غير الشرعية ودعم اللاجئين (انفوجراف)، المصري اليوم، 2021/5/4، انظر الموقع الإلكتروني:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2304343

Scientific Journal of Faculty of Arts 10 (3) 2021, 237-286
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Frames of Egyptian e-newspapers treatment of the issue of Illegal Immigration " Analytical study"

Magda Ahmed Ragheb Shamis
Master's student, Media Department, Faculty of Arts, Damietta University.

Abstract

This study aimed to identify the frameworks for the treatment of the issue of illegal immigration by Egyptian e-newspapers. Research Tools: The researcher used A critical discourse analysis tool based on qualitative analysis, and the unregulated interview tool. Research Methodology: The researcher used the sample survey method. This study consists of three chapters, in addition to the summary of the study in Arabic and foreign and the list of supplements and references, and the first chapter included the theoretical and methodological framework of the study, which included the entrance to the study and its problem and reconnaissance study, the importance of the study and its questions, previous studies (Arabic and foreign), the most important procedural terms, the theoretical input, the type of study and its approach, the society and sample of the study, and data collection tools. Chapter 2 addressed the problem of illegal immigration by preparing and addressing what it is and the stations of Egyptians abroad, the causes and methods of illegal immigration, its effects, and the role of the government and the media in combating it. The third chapter dealt with the results of the analytical study and the results of the unregulated interview and the link between them, and then came the conclusion of the study in chapter four with the most important results, proposals and recommendations, followed by the list of supplements and references.

Keyword:
Immigration, Illegal Immigration, Egyptian e-newspapers.

Article history:
Received 4 May 2021.
Received in revised form 1 July 2021.
Accepted 25 July 2021.